

بنية الفعل اللفيف المفروق في العربية دراسة في التشكيل الصوتي

د. أحمد محمد علي حسن زايد

مدرس علم اللغة بقسم اللغة العربية

كلية التربية - جامعة عين شمس

ملخص:

يعدُّ المستوى الصرفي أكثر المستويات اللغوية تعاقبا والتصاقا بالأصوات ونظمها، فعلى أساس تألف الأصوات وتجاورها تتشكّل الكلمة المفردة، ودراسة أبنية الكلمة المفردة وأحوالها هو غاية علم الصرف ومقصده. ومن الموضوعات الصرفية التي تستأهل الوقوف عندها باب الأفعال المعتلّة التي تعدُّ من مواطن التغير والتطور؛ بسبب الضعف الذي يعتري بنيتها. ومن هنا جاءت فكرة البحث التي انحصرت مجال اهتمامها في دراسة الفعل اللفيف المفروق؛ بغية الوقوف على التأثيرات الصوتية المتبادلة بين الأصوات المشكّلة لبنيته والعلاقات البنائية التي تدخل في تأليفه وتشكيله، وتفسير هذه التأثيرات وتلك العلاقات وفقا للقوانين الصوتية الحديثة.

Abstract:

The Structure of Al-fe<l Al-lafif Al-mafrük in Arabic A Study of the Phonological Formation

The morphological level, from all other linguistic levels, is considered the most related to sounds and their formation. It is according to sound matching and adjacency that the single lexeme is coined. The main target of morphology is the study of the individual word formation and its patterns.

One of the most important morphological issues for study is the “weak verbs” (Al-Af<al Al-Mu<tallah) which is an ever changing and developing topic due to the weakness of the structure of such verbs. Hence, the thesis of this research paper, which is restricted to the study of Al-fe<l Al-lafif Al-mafrük, has developed.

The objective of the study is to divulge the mutual phonological effects between the sounds forming its structure, on the one hand, and the structural relationships that contribute to its formation, on the other hand. These reciprocal effects and such structural relationships are interpreted in the light of modern phonological rules.

الرموز الصوتية المستخدمة في البحث

شبه الحركات semi-vowels	أشباه الحركات	Consonants	الصوامت
w	الواو	ʃ	الصاد >
y	الياء	d	الضاد b
	Vowels	t	التاء t
a	الفتحة القصيرة	ʒ	الظاء t̄
u	الضمة القصيرة	<	العين g
i	الكسرة القصيرة	g̃	الغين h̄
ā	الفتحة الطويلة	F	الفاء h
ū	الضمة الطويلة	k	القاف d
ī	الكسرة الطويلة	K	الكاف d̄
ō	الضمة الطويلة الممالة	L	اللام r
ē	الكسرة الطويلة الممالة	M	الميم z
		N	النون s
		H	الهاء š

مقدمة:

غدت الدراسة الصوتية عنصرا رئيسا في دراسة اللغة بكل مستوياتها الصرفية والتركيبية والدلالية؛ فأبنية اللغة وتراكيبها تركز على أساس التشكيلات الصوتية، والتبادل بين المواقع الإعرابية، ومن ثم القدرة على إنتاج الصور الدلالية. و"أي دراسة لغوية لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب الصوتي كملحظ أساسي تعدد قاصرة، وغير منتجة، إذا كنا نعد اللغة منظومة محكمة البنية، وأن كل ما جاءت به بحاجة إلى إعادة في الرؤية والبناء التحليلي"⁽¹⁾.

ويعد المستوى الصرفي أكثر المستويات اللغوية تعاقبا والتصاقا بالأصوات ونظمها، فعلى أساس تآلف الأصوات وتجاورها تتشكل الكلمة المفردة، ودراسة أبنية الكلمة المفردة وأحوالها هو غاية علم الصرف ومقصده.

ومن الموضوعات الصرفية التي تستأهل الوقوف عندها باب الأفعال المعتلة التي تعد من مواطن التغيير والتطور بسبب الضعف الذي يعتري بنيتها. ومن هنا جاءت فكرة البحث التي انحصرت مجال اهتمامها في دراسة الفعل اللفيف المفروق؛ بغية الوقوف على التأثيرات الصوتية المتبادلة بين الأصوات المشكّلة لبنيته والعلاقات البنائية التي تدخل في تأليفه وتشكيله، وتفسير هذه التأثيرات وتلك العلاقات وفقا للقوانين الصوتية الحديثة.

وقد توسلت في هذا البحث بالمنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها، بهدف الوقوف على القوانين الحاكمة لها. ومن أجل تحقيق غاية البحث ومقصده فإنني وجدت لزاما البدء بالحديث عن اللفيف في العربية لغة واصطلاحا، وأنواع الفعل اللفيف، مع عناية خاصة باللفيف المفروق. ثم أردفته بحديث موجز عن النظام المقطعي في اللغة العربية، ثم تناولت الحركات المزدوجة في اللغة العربية، وكيف اختلفت طرق تعاطي اللغة العربية مع هذه التتابعات الصوتية هابطة أكانت أم صاعدة؟ ثم تحدثت عن سلوك اللغة العربية في التعامل مع بنية الفعل اللفيف المفروق.

1- اللفيف:

ثمة ارتباط بين المعنى الاصطلاحي للفيف ومعناه اللغوي؛ لأن اللفيف لغة ما اجتمع من الأشياء والتف، فلما اجتمع في بنية الفعل الأصلية حرفا علّة - وفق تعبير النحاة العرب - سمّي لفيفاً؛ ومن ثم فاللفيف في معناه الاصطلاحي يُطلق على الفعل الذي فيه حرفان أصليان معتلان⁽²⁾. وبناء على التتابع بين مكونات البنية الأصلية للفعل قسّم الصرفيون العرب الفعل اللفيف قسمين:

القسم الأول - الليف المفروق:

ما كانت فائوه شبه حركة semi-vowel واوا أو ياء⁽³⁾، ولامه شبه حركة أو ألف منقلبة عنها. وسمي مفروقا؛ لكون عينه الصحيحة - أو ما يُعرف في الدرس اللغوي الحديث بالصامت consonant - فارقةً بين فائه ولامه. وقد أطلق ابن المؤدّب على الليف المفروق مصطلح "الملتوي"؛ لالتواء الحرفين المعتلّين بحرف صحيح وإحاطتهما به⁽⁴⁾.

وهذا النوع من الأفعال يعامل من الوجهة المورفولوجية Morphological معاملة ثنائية بناء على فائه ولامه معا في بنيته الأصلية؛ إذ يُعامل معاملة الفعل المثال من جهة فائه، ومعاملة الفعل الناقص من جهة لاه. وهذه النظرة الثنائية في معاملة الليف المفروق كانت حاضرة في أذهان علمائنا القدامى؛ إذ أشار سيوييه (ت 180هـ) إلى هذه المعاملة الثنائية مستشهدا بأفعال ثلاث، هي: "وعى"، و"وجي"، و"وأي"، قائلا: "فأجر أول وَعَيْتُ على أول وَعَدْتُ، وآخره على آخر زَمَيْتُ؛ وأول وَجَيْتُ على أول وَجَلْتُ، وآخره على آخر حَسَيْتُ في جميع الأشياء. ووَأَيْتُ بمنزلة وَعَيْتُ"⁽⁵⁾.

وتابعه ابن عصفور (ت 669هـ) فقال: "وجميع ما جاء من المعتل اللام والفاء فيحمل أوله على باب "عد"، وآخره على باب "رمى" في جميع أحكامهما"⁽⁶⁾. وبناء على هذه النظرة الثنائية فإن الليف المفروق سيكون عرضة للتغيرات التي تطرأ على تشكلاته البنيوية.

القسم الثاني - الليف المقرون:

ما كانت عينه ولامه شبه حركة، وسمي مقرونا؛ لاقتران عينه ولامه المعلولين. وهذا النوع من الأفعال - على ما قرره الصرفيون العرب - يُعامل بناء على لاه معاملة الفعل الناقص؛ ومن ثمّ فلا صلة له بالفعل الأجوف رغم اعتلال عينه؛ وذلك حتى لا يجتمع على بنيته الثلاثية إعلالان متجاوران⁽⁷⁾، وفي اجتماعهما إجحاف لهذه البنية، يقول ابن يعيش (ت 643هـ): "إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علّة، لم يمكن إعلالهما معا؛ لأنه إجحاف، وربما أدى إلى حذف أو تغيير، وإنما يُعلّ أحدهما، والأوّل بالإعلال الأخير الذي هو اللام"⁽⁸⁾.

والقسمة العقلية لليف المفروق وفُق النظرة إلى فائه، أو لاه، أو فائه ولامه معا تقتضي أربعة أنماط فعلية، هي: نمط فائوه شبه حركة واوية ولامه ياء، ونمط فائوه شبه حركة واوية ولامه واو، ونمط فائوه شبه حركة يائية ولامه ياء، ونمط فائوه شبه حركة يائية ولامه واو⁽⁹⁾. بيد أن الاستعمال التداولي لأفعال الليف المفروق مثلّ للأنماط الثلاثة الأولى، وأهمّل النمط الرابع؛ إذ لم أعر على مثال له فيما وقفت عليه من مصادر.

أما النمط الأول فوردت عليه أغلب أفعال الليف المفروق⁽¹⁰⁾؛ إذ مثله ثلاثة وعشرون فعلا، جاءت على الأبواب الآتية: الأول: (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، وجاءت عليه الأفعال الآتية: وَأَيَّ⁽¹¹⁾، وَوَيْتُ⁽¹²⁾، وَوَيْتُ⁽¹³⁾، وَوَحَيْ⁽¹⁴⁾، وَوَحَيْ⁽¹⁵⁾، وَوَدَيْ⁽¹⁶⁾، وَوَدَيْ⁽¹⁷⁾، وَوَزَيْ⁽¹⁸⁾، وَوَسَيْ⁽¹⁹⁾، وَوَشَيْ⁽²⁰⁾، وَوَصَيْ⁽²¹⁾، وَوَصَيْ⁽²²⁾، وَوَعَيْ⁽²³⁾، وَوَعَيْ⁽²⁴⁾، وَوَفَيْ⁽²⁵⁾، وَوَفَيْ⁽²⁶⁾، وَوَكَيْ⁽²⁷⁾، وَوَمَيْ⁽²⁸⁾.

الثاني: (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ومثله الفعل: وَجَيْ⁽²⁹⁾.

الثالث: (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، بكسر العين في الماضي والمضارع، ومثله الفعل: وَلَيْ⁽³⁰⁾.

الرابع: (فَعَلَ/فَعَلْ - يَفْعَلُ): بفتح العين وكسرها في الماضي وكسر العين في المضارع، ومثله: وَرَيْ⁽³¹⁾، وَوَيْ⁽³²⁾، وَوَهَيْ⁽³³⁾.

وأما النمط الثاني من أنماط أفعال الليف المفروق فضمّ مثلا واحدا سجلته العربية مرويا عن ثعلب (ت 291هـ)، وهو قولهم: وَوَيْتُ واوا حسنة: ككتبها⁽³⁴⁾.

وكان النمط الثالث مثل سالفه السابق الذكر؛ إذ لم يأت عليه غير مثال واحد وبابه (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، وهو "يَدَيْ"، قال سيوييه: "وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين، وأن تكون فاء ولاما أقل ... وذلك قولهم: يَدَيْتُ إليه يدا"⁽³⁵⁾، أي: أَسَدَيْتُ له معروفا⁽³⁶⁾، قال عمرو بن أحمر الباهلي:

يَدُّ مَا قَدْ يَدَيْتُ عَلَى سُكَيْنٍ وَعَبْدِ اللَّهِ إِذْ نُهِشَ الْكُفُوفُ⁽³⁷⁾

وقال مَعْقِلُ بن عامر الأسدي:

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسَّاسِ بْنِ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ نَيْ الْجِدَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ⁽³⁸⁾

ونخلص من ذلك أن أفعال اللفيف المفروق تأتي من بابين في الماضي هما: "فَعَلَ /fa<ala/" بفتح العين، و"فَعِلَ /fa<ila/" بكسر العين، ولم تكشف لنا الاستعمالات الواردة عن العرب مجيء أفعال اللفيف المفروق على "فَعُلَ /fa<ula/" بضم العين؛ والعلّة الصوتية في ذلك أن لام هذه الأفعال إما أن تكون شبه حركة يائية، وإما أن تكون ألفا منقلبة عنها كما رأى القدماء، أو مشكّلة من ففتحتين قصيرتين كما رأى المُحَدِّثُونَ، فلو جاءت على هذا البناء؛ لأدى ذلك إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل؛ لأنه يلزم قلب الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها، فيجتمع في الماضي والمضارع ضمة واوا، وذلك ثقيل⁽³⁹⁾.

2- النظام المقطعي في اللغة العربية:

ثمّة خلاف قد ثار منذ فترة مبكرة بين العلماء المُحَدِّثِينَ حول مفهوم المقطع Syllable وأهميته في التحليل اللغوي؛ ولأن وجهتنا لا تسمح بعرض كل الآراء والاتجاهات التي عرفها الدرس اللغوي الحديث⁽⁴⁰⁾ فإننا سنكتفي بتعريف المقطع بناء على مكوناته الفونيمية بأنه مجموعة من الأصوات تُنتج بضغطة صدرية واحدة، تبدأ بصوت صامت يتبعه صائت قصير أو طويل، وقد يأتي متبوعا بصامت أو اثنين، ويمثّل الصائت قمة الإسماع بالنسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألف منها المقطع⁽⁴¹⁾.

وبالنظر إلى الإمكانيات التعبيرية الخاصة بالتكوين المقطعي للغة العربية يمكن الوقوف على المقاطع الآتية⁽⁴²⁾:

1- المقطع القصير المفتوح (ص ح)، مثل مقاطع كلمة (بَحَثْ).

2- المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح)، مثل المقطع الأول من كلمة (باحث).

3- المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص)، مثل المقطع الأول من كلمة (بَحَثْ).

4- المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)، مثل كلمة (باب) في حالة الوقف.

5- المقطع القصير مضاعف الإغلاق (ص ح ص ص)، مثل كلمة (سَعْدُ) في حالة الوقف.

6- المقطع الطويل مضاعف الإغلاق (ص ح ح ص ص)، مثل كلمة (جان) في حالة الوقف.

ومن ثمّ يمكن القول بأن النسيج المقطعي للغة العربية يتسم بخصائص تشكيلية، منها:

- يبدأ المقطع دائما بصامت واحد أو شبه صامت (الواو أو الياء)، ثم يثنى بصائت قصير أو طويل يمثل قمة الإسماع.

- يُغلق المقطع بصامت واحد، أو يظل مفتوحا، وذلك في حالة الوصل، أما في حالة الوقف فتسمح اللغة العربية بأن يختم المقطع بصامتين.

- أكثر المقاطع الصوتية شيوعا في العربية هي: (ص ح)، و(ص ح ح)، و(ص ح ص)، بينما المقطعان (ص ح ص ص)، و(ص ح ح ص ص) مقيدان بحالة الوقف، أما المقطع (ص ح ح ص) فقليل الوجود، وتميل اللغة العربية إلى تقصير الصائت الطويل فيه، ومن ثم تحويله إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص)⁽⁴³⁾.

3- الحركات المزدوجة في اللغة العربية:

قد يتشكّل في بنية الكلمة العربية تتابع صوتي ناتج عن تجاور حركة vowel وشبه حركة [الواو أو الياء] semi-vowel في مقطع واحد، وقد أُطْلِقَ على هذا الوضع الصوتي في الدراسات الصرف - صوتية Morpho-phonological مصطلح Diphthong.

ولمصطلح Diphthong ترجمات عربيّة عدّة، نذكر منها على سبيل المثال: الازدواج⁽⁴⁴⁾، والمزدوج⁽⁴⁵⁾، والصوت المركّب⁽⁴⁶⁾، والصائت المركب⁽⁴⁷⁾، والمصوت المزدوج⁽⁴⁸⁾، وصوت المد المركب⁽⁴⁹⁾، والعلّة المركبة⁽⁵⁰⁾، والحركة المركبة⁽⁵¹⁾، والحركة المزدوجة⁽⁵²⁾ ... إلخ.

وتنقسم الحركات المزدوجة في اللغة العربية إلى قسمين⁽⁵³⁾:

أ- حركات مزدوجة صاعدة Rising Diphthongs:

وفيها تأتي الحركة طويلة كانت أم قصيرة بعد شبه الحركة الواوية أو اليائية، ومن ثم فالصيغ النظرية المفترض وقوعها لهذا النوع هي: *yī, yi, yū, yu, yā, ya, wī, wi, wū, wu, wā, wa*.

وهذه التتابعات الصوتية وُسمت بالصاعدة؛ لكون "جزؤها الثاني أعلى في النطق من جزئها الأول ... فاللسان عند نطق حركة مركبة صاعدة يتحرك من وضع أدنى إلى ما فوقه. أي أن حجم حجرة الرنين يكون واسعا فيضيق. وبذلك يكون الصوت أعلى درجة، وأوضح في السمع في وقت واحد، مما كان عليه عند نطق الجزء الأول من الحركة المركبة"⁽⁵⁴⁾. أي أننا عند نطق هذه التتابعات الصوتية نبدأ من شبه الحركة التي تمثّل قاعدة المقطع، وننتهي عند نواته وهي الحركة.

ب- حركات مزدوجة هابطة Falling Diphthongs:

وفيها تسبق الحركة شبه الحركة الواوية أو اليائية، والصيغ النظرية المفترضة لهذا النوع هي: *ūw, uw, āw, aw*.

īy, iy, ūy, uy, āy, ay, īw, iw

ووصّفت هذه التتابعات الصوتية بالهبوط؛ لكون الجزء الأول أعلى في النطق من الجزء الثاني، فاللسان عند النطق بها "يتحرك من درجة منخفضة، فيرتفع إلى درجة فوقها، أي أن حجرة الرنين الأمامية من الفم تكون واسعة فتضيق نتيجة هذا التحرك؛ وبذلك تصبح درجة الصوت أقل علواً، وأقل وضوحاً سمعياً في آنٍ معاً"⁽⁵⁵⁾. فعند نطق مثل هذه التتابعات نبدأ من نواة المقطع وهي الحركة، وننتهي عند قاعدته وهي شبه الحركة.

وقد اختلفت طرق تعاطي اللغة العربية مع هذه التتابعات الصوتية هابطة كانت أم صاعدة فأبقت على بعضها، والتزمت المخالفة بين مكوني التتابعات الصوتية الأخرى من خلال حذف شبه الحركة والإبقاء على الحركة في غالب الأحيان، وعن هذا السلوك اللغوي يقول الدكتور فوزي الشايب: "وفي المخالفة بين عنصري المزدوج التزمت العربية التخلص من شبه الحركة؛ أي الواو والياء، إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية، أو خشية اللبس بين الأبنية"⁽⁵⁶⁾.

4- سلوك العربية في التعامل مع بنية الفعل اللغيف المفروق:

4/1- الفعل الماضي:

4/1/1- فاء ماضي اللغيف المفروق:

إذا نظرنا إلى المكوّن الذي يشكّل فاء الفعل في ماضي اللغيف المفروق ألفينا أنفسنا أمام نمطين من أنماطه في الواقع الاستعمالي: النمط الواوي، والنمط اليائي، وعلى الرغم من أن الياء أخف صوتياً من الواو كما قرر الصرفيون العرب⁽⁵⁷⁾ فإن التداول الاستعمالي كشف عن مجيء جل أفعال اللغيف المفروق على النمط الواوي، في حين لم يمثّل النمط اليائي غير مثال واحد فقط كما أشرت سلفاً، ولعل السبب وراء هذه القلة في النمط اليائي "هو رغبة اللغة في عدم توليد أفعال قد تلتبس بياء المضارعة، وهو سبب براغماتي وجيه، غير أن خضوعه لقانون صوتي آخر قد لا يبدو أمراً مقبولاً"⁽⁵⁸⁾.

ولقد أظهرت الاستعمالات المرويّة عن العرب في كتب اللغة ومعاجمها احتفاظ أفعال الماضي من اللغيف المفروق بشبه الحركة الواوية أو اليائية المكوّنة لفائها، فالأفعال الثلاثية، مثل: *waṣaya/ وَصَيَ*، و *wafaya/ وَوَفَيَ*، و *wagiya/ وَوَلِيَّ*، و *waliya/ وَوَلِيَّ*، لم تتعرض لأية عملية إعلائية، رغم أنّ فاء الجذر (المكوّن الأول)

تألف من تتابع شبه الحركة الواوية أو اليائية مع حركة قصيرة وهي الفتحة، فتكوّن الشكل الصوتي /wa/ أو /ya/ الذي عُرف في الدرس الصوتي الحديث بالحركة المزدوجة الصاعدة، وهذا التتابع الصوتي /wa/ أو /ya/ لم تستقله العربية ولم تأنّفه؛ فلم تتخلّص منه؛ لأنّها إنّ تخلّصت منه بحذف شبه الحركة الواوية أو اليائية لبدأ المقطع الصوتي بحركة، وهو أمر يرفضه النظام المقطعي العربي؛ وإنّ حذف الحركة القصيرة تجاوز صامتان في بداية مقطع، وهو أمر محذور في البنية المقطعية؛ من أجل ذلك أثرت العربية الاحتفاظ بشبه الحركة الواوية أو اليائية في فاء الفعل الماضي اللغيف المفروق.

وينسحب الأمر نفسه على جُلّ أوزان المزيد في اللغيف المفروق، نحو:

- وزن "فَعَلَ /fa<<ala/"، وهو الوزن المسمّى وزن الشدّة⁽⁵⁹⁾، الذي ينتج بتكرير عين الفعل للدلالة على الشدّة والتكرار في الحدث⁽⁶⁰⁾، وهذا الوزن لم يقع فيه إعلال يمكن نسبته إلى فاء الجذر الذي تشكّل في الوضع الصوتي الصاعد /wa/، كما في الأفعال: "وَجَى /waggā/"، "وَحَى /wahhā/"، "وَوَصَى /waṣṣā/"، "وَوَفَى /waffā/"، "وَوَلَى /wallā/"، و"وَكَى /wakkā/".

ونلاحظ في التشكيل الصوتي لصيغة "فَعَلَ /fa<<ala/"، أن التغيير نجم عن إضافة صامت إلى البنية الأصلية، مع تعديل في ترتيب المقاطع الصوتية؛ إذ تغيّر المقطع الصوتي في المكوّن الأول من المقطع القصير المفتوح (ص ح) في صيغتي (فَعَلَ) و(فَعِلَ) إلى المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص).

- وزن "أَفَعَلَ /af<ala/"، وهو الوزن المسمّى وزن السببية⁽⁶¹⁾، الذي يتشكل من خلال إضافة سابقة (prefix) الهمزة المفتوحة /a/ على المادة الأصلية للجذر الثلاثي، فتضيف إلى دلالاته على الحدث دلالة أخرى هي دلالة السببية، مثل الأفعال: "أَوْحَى /awhā/"، و"أَوْرَى /awrā/"، و"أَوْعَى /awā/"، و"أَوْفَى /awfā/"، وعلى الرغم من تشكّل فاء أفعال السببية من الحركة المزدوجة الهابطة /aw/ فإنّ ذلك لم يكن مدعاة للحذف أو التغيير.

غير أن التشكيل الصوتي لوزن السببية استبدل بالحركة المزدوجة الصاعدة /wa/ في النمط الفعلي الأصلي المجرد الحركة المزدوجة الهابطة /aw/، مع تحوّل المقطع الصوتي من مقطع قصير مفتوح (ص ح) إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، فأصبحت فاء الفعل بعد سقوط حركتها حد إغلاق للمقطع الأول، بعد أن كانت حد ابتداء للمقطع الأول قبل دخول الهمزة عليها.

- وزن "فَاعَلَ /fā<ala/"، وهو الوزن المسمّى وزن الهدف⁽⁶²⁾، ويبنى بإطالة حركة فاء الفعل، أي مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة، ويأتي هذا الوزن للدلالة على المشاركة في الحدث بين فاعلين.

وأفعال وزن الهدف من اللغيف المفروق، مثل: "وَارَى /wārā/"، و"وَأَصَى /wāṣā/"، و"وَالَى /wālā/" احتوت فائهما على الوضع الصوتي الصاعد /wā/ ومع ذلك فإن المكوّن الأول من بنية الفعل لم يحدث فيه أي تغيير بالحذف وغيره، وكل ما حدث هو تحوّل في البنية المقطعية للمقطع الأول من مقطع قصير مفتوح (ص ح) إلى مقطع طويل مفتوح (ص ح ح)؛ نتيجة إطالة حركة فاء الفعل.

- وزن "تَفَعَلَ /tfa<<ala/"، الذي يُبنى بزيادة سابقة التاء /ta/ وتضعيف العين من الوزن الأصلي، وهذا الوزن يسمّى وزن الانعكاسية (reflexive) من وزن الشدّة⁽⁶³⁾؛ لأنه انعكاس له، أي مطاوع له، فأفعال مثل: "تَوَحَّى /tawāḥḥ/"، و"تَوَفَّى /tawaffā/"، و"تَوَكَّى /tawakkā/"، و"تَوَلَّى /tawallā/" احتوت على الحركة المزدوجة الصاعدة /wa/، ورغم ذلك لم تُسَع اللغة إلى التخلص منها عن طريق عمليات الإعلال المختلفة، مع ملاحظة التحوّل المقطعي لفاء الفعل، إذ تحوّل المقطع الصوتي من مقطع قصير مفتوح (ص ح) إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص)؛ إذ أصبحت فاء الفعل بعد دخول سابقة التاء وتضعيف العين في البناء الأصلي حد ابتداء المقطع الثاني القصير المغلق، بعد أن كانت حد ابتداء للمقطع الأول القصير المفتوح.

- وزن "تَفَاعَلَ /tafā<ala/"، والمسمّى وزن الانعكاسية من وزن الهدف⁽⁶⁴⁾، ويبنى بزيادة سابقة التاء /ta/ مع إطالة

حركة فاء الفعل. ولقد جاء على هذا الوزن على سبيل المثال الأفعال: "تَوَارَى /*tawārā*/، و"تَوَازَى /*tawāzā*/، و"تَوَاصَى /*tawāās*/، و"تَوَانَى /*tawānā*/ التي تشكّل في المقطع الثاني منها المزدوج الحركي الصاعد /*wā*/، وقد احتفظت به اللغة ولم تتخلّص منه.

- وزن "اسْتَفْعَلَ /*istaf<ala*/"، ويسمى وزن الانعكاسية بالتاء من وزن السببية⁽⁶⁵⁾، وهذا الوزن ينتج بإضافة مقطعين على البنية الأصلية الثلاثية: مقطع قصير مغلق /*is*/، ومقطع قصير مفتوح /*ta*/، الذي يشكّل بدوره مع فاء الفعل بعد سقوط حركتها مقطعا قصيرا مغلقا /*taf*/.

وقد وردت على هذا البناء أفعال من اللغيف تشكّلت فأوها من التتابع الصوتي الهابط /*aw*/ الذي نتج عن تجاور حركة الفتحة /*a*/ مع شبه الحركة الواوية /*w*/، ورغم ذلك قبلته اللغة ولم ترفضه. ومثال ذلك الأفعال الآتية: "اسْتَوَحَى /*istawhā*/"، و"اسْتَوَصَى /*istawṣā*/"، و"اسْتَوَفَى /*istawfā*/"، و"اسْتَوَلَى /*istawlā*/".

وخاصة القول إن اللغة العربية حافظت على الحركة المزدوجة سواء أكانت هابطة /*aw*/، أم صاعدة /*wa*/، /*wā*/، /*ya*/ في المكوّن الأول من جِلِّ أوزان أفعال اللغيف المفروق مجردة كانت أم مزيدة.

غير أن ثمة وزنا تجلّى فيه أثر التتابعات الصوتية وهو وزن "افْتَعَلَ /*ifta<ala*/"، والمسّمى وزن الانعكاسية بالتاء من الوزن الأصلي⁽⁶⁶⁾، الذي تدخّلت في فائه قوانين التغيّر، مع اختلاف في ذكر المسوخ الإعلالي بين الصرفيين العرب القدامى واللسانيين المُحدّثين، فقد قرر الصرفيون العرب أن فاء "افْتَعَلَ" وسائر مشتقاتها إذا كانت واوا أو ياءً تبدل تاء وتُدغم في التاء التالية لها؛ لاجتماع مثلين أولهما ساكن، فَوَجَبَ الإدغام.

فأفعال مثل: "اتّأى"، و"اتّقى" الأصل فيهما "اوتّأى"، و"اوتّقى"، ومسوخ الإبدال فيهما عند سببويه صَغَفَ الواو وسبقها بكسرة، فأراد العرب أن يبدلوا بحرف أجد منها؛ فاختاروا التاء سهيلا لعملية الإدغام، ولأنها أخفّ عليهم في النطق. قال سببويه: "هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الغاء، وذلك في الافتعال...؛ من قِيلَ أنّ هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكثّفها مع الصّغف الذي ذكرْتُ لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واو، في لزوم البديل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفا أجد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم"⁽⁶⁷⁾.

أما المُبرّد (ت 285هـ) فيرى أن سبب قلب الواو تاء في "افْتَعَلَ" وسائر مشتقاتها يتمثّل في أن العرب "كروهوا تَرَكَ الواو على لفظها؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها. وكانت بعدها تاءً لازمة؛ فقلبوها تاء، وأدغموها في التاء التي بعدها"⁽⁶⁸⁾؛ لأن "التاء من حروف الزوائد والبديل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة"⁽⁶⁹⁾.

أما علماء اللغة المُحدّثون فتناولوا هذه الأفعال محاولين تقديم المسوخ الصوتي لوجود التاء فيها، ومعقبين على آراء العرب القدامى، ومن هؤلاء الدكتور عبد الصبور شاهين الذي قال: "وقد فسّروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء؛ تأثرا ببناء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقا؛ لُبُعد ما بين التاء من جانب، والياء من جانب آخر"⁽⁷⁰⁾. ثم شرع في بيان مخارج الأصوات الثلاثة وصفاتها، وأردف قائلا: "وكل ما حدث هو أن استنتقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال، لا غير"⁽⁷¹⁾.

ويمكن توضيح ما حدث في وزن "افْتَعَلَ" من اللغيف المفروق في المخطط الصوتي التالي:

البنية الأصلية	وزن افتعل	حذف شبه	التعويض بتثديد
وَأَيَّ	اِوتَّأى	الحركة	التاء
/ <i>wa>aya</i> /	/> <i>iwtā>ā</i> /	اِ*تَّأى	اِئْتَّأى
وَدَيَّ	اِوتَّدى	اِ*تَّدى	اِئْتَّدى
		/> <i>i*ta>ā</i> /	/> <i>itta>ā</i> /

/>"ittadā/	/>"i*tadā/	/>"iwtadā/	/wadaya/
إتَّقى	إ*تقى	إوتقى	وَقَّى
/>"ittakā/	/>"i*takā/	/>"iwtakā/	/waḳaya/

فالنمط الأول يمثّل البنية العميقة للأفعال: وَاَيُّ، وَوَدِّي، وَوَقَّى، والنمط الثاني يمثّل وزن الانعكاسية من الوزن الأصلي، وفيه تجاوزت الكسرة مع شبه الحركة الواوية فتشكّلت حركة مزدوجة هابطة /iw/ في المقطع الصوتي الأول />"iw/ من بنية الأفعال، وهو مقطع غير مقبول في العربية؛ لما فيه من تتابع حركي ثقيل ناجم عن تتابع الكسرة والواو؛ فلجأت العربية إلى التخلص منه عن طريق حذف شبه الحركة الواوية التي تميّلت فاء الفعل، غير أن حذف شبه الحركة الواوية نجم عنه إخلال في صيغة "أفْتَعَلَ"؛ لحذف فائها كما هو موضّح في النمط الثالث، فسعت اللغة إلى التعويض عن المحذوف وسد فراغه الصوتي في النمط الرابع عن طريق تشديد الصامت التالي للفاء وهو تاء الافتعال، فصارت الصيغ التداولية لهذه الأفعال على النحو الآتي: "إتَّأى />"itta>ā/، و"إتَّدى />"ittadā/، و"إتَّقى />"ittakā/".

وثمة وسيلة أخرى تلجأ إليها للتعويض عن فاء الفعل المحذوفة في وزن "أفْتَعَلَ />"ifta<ala/ عن طريق مد أو إطالة نواة المقطع الأول، فنتحوّل الكسرة القصيرة /i/ إلى كسرة طويلة /ī/، ومن ثم يتحوّل المقطع من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) />"iw/ إلى مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) />"ī/، وذلك ما حدث في الفعل "إيتَّشى⁽⁷²⁾ />"ītašā/، وهو ما يوضحه المخطط الصوتي الآتي:

البنية الأصلية	وزن افتعل	حذف شبه	التعويض بإطالة نواة
وَشَّى	القياسي	الحركة	المقطع
إوتشى	إوتشى	إ*تشى	إيتشى
/wašaya/	/>"iwtāšā/	/>"i*tāšā/	/>"ītašā/

4/1/2 - لام ماضي اللفيف المفروق:

أمّا المكوّن الأخير من مكوّنات اللفيف المفروق (لام الفعل) فتفترض البنية الثلاثية الأصلية لأفعاله أن تأتي على بابين، كما أشرت سلفا، "فَعَلَ /fa<ala/، و"فَعِلَ /fa<ila/".

غير أن الياء (لام الفعل) في البنية الاستعمالية لصيغة "فَعَلَ /fa<ala/ في اللفيف المفروق قُلبت ألفا في رأي النحاة العرب؛ لتحركها وافتتاح ما قبلها⁽⁷³⁾، ومن ثمّ التخلّص من الثقل الناشئ عن اجتماع الياء وحركتها والحركة القصيرة (الفتحة) السابقة عليها. يقول ابن عصفور عن علّة قلب الواو أو الياء ألفا: "وإن كان الفعل على وزن "فَعَلَ" يفتح العين فإنك تقلب حرف العلّة ألفا، ياءً كان أو واوًا... والسبب في ذلك اجتماع ثقل المثلّين - أعني فتحة العين واللام - مع ثقل الياء أو الواو، فقلبت الياء والواو ألفين لخبّة الألف؛ ولأنها لا تتحرّك فيزول اجتماع المثلّين"⁽⁷⁴⁾.

أمّا الاسترياذي (ت 686هـ) فيرى أن طلب الخبّة في قلب الواو أو الياء ألفا ليست علة في غاية المتانة - وفق تعبيره - لأنه إذا تحرّك ما قبلها خفّ ثقلها، والمسوّغ في رأيه هو كثرة دوران حروف العلّة في الكلام، والذي يأتي كثيرا في الكلام يحتاج إلى التخفيف، والواو والياء أثقل حروف العلّة؛ مما سوّغ قلبهما إلى ما هو أخف منهما وهو الألف، وفي ذلك قال: "أعلم أن علّة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفا للاستتقال، على ما يجيء، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا أيضا متحركتين... لكنهما قلبتا ألفا - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة، لكنّ كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيما مع تتأقلمها بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفها بقلبها ألفا، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف"⁽⁷⁵⁾.

ولله در عالم العربية ابن جنى (ت 392هـ) الذي جمع فأوعى، وأتى بالمقاصد فأوفى حين قال في علّة قلب الواو أو الياء ألفا: "إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما، وعَرِيَ الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصّحّة منبّهة على أصل بابه، فإنهما يُقَلبان ألفا"⁽⁷⁶⁾.

أما عن تعاطي اللسانيين المُحدّثين التغييرات الحادثة في لام الفعل الماضي من الليف المفروق فثمة خلافات بينهم: فمنهم من فسّر إعلال الواو والياء في الأصل الثلاثي للأفعال المعتلة - بناء على ما توافر من نتائج علم اللغة المقارن Comparative Linguistics، وما حفظته اللغة من استعمالات - بقانون المخالفة Dissimilation بين الحركات وأشبه الحركات، الذي مرّ بدوره بأربع مراحل⁽⁷⁷⁾، هي:

(1) مرحلة الصّحّة: وفيها كانت الأفعال المعتلة تُنطق كما تُنطق الأفعال الصحيحة.

(2) مرحلة التسكين أو ضياع الحركة: وفيها تمّ الاستغناء عن الحركة القصيرة بعد شبه الحركة الواوية /w/ أو اليائية

/y/؛ بسبب رغبة العربية في التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة /ya/ في المقطع الصوتي الثالث طلبا للخفة.

(3) مرحلة انكماش الحركة المزدوجة: إذ نتج عن استغناء العربية عن الحركة القصيرة في المرحلة السابقة تشكّل تتابع صوتي كوّن حركة مزدوجة هابطة /ay/، فسعت العربية إلى التخلص منها من خلال انكماش الحركة المزدوجة الهابطة

إلى حركات مماله، فتحوّل الحركة المزدوجة مع الواو إلى ضمة طويلة مماله /ō/، وتحوّل مع الياء إلى كسرة طويلة مماله /ē/.

(4) مرحلة الفتح الخالص: وفيها تتحوّل الحركة المماله سواء أكانت ضمة طويلة مماله /ō/ أم كسرة طويلة مماله /ē/،

الناجمة عن انكماش الحركة المزدوجة في المرحلة الثالثة، إلى فتحة طويلة /ā/.

وإذا ما أردنا أن نطبّق المراحل الأربعة السالفة الذكر على نماذج من أفعال الليف المفروق؛ بغية التعرف على خطوات تطورها من الصّحّة إلى الإعلال، وقفنا على المخطط الصوتي الآتي:

مرحلة الفتح	مرحلة انكماش	مرحلة ضياع	مرحلة الصحة
الخالص	الحركة المزدوجة	الحركة	
wa>ā	wa>ē	wa>ay*	wa>aya
waṣā	waṣē	waṣay*	waṣaya
wa<ā	wa<ē	wa<ay*	wa<aya
wafā	wafē	wafay*	Wafaya
waḳā	waḳē	waḳay*	waḳaya

ففي مرحلة الصحة كانت الأفعال: "وأى"، "ووصى"، "ووعى"، "ووفى"، "ووقى"، تُنطق مثل الأفعال الصّححة هكذا: "وأَيَ /wa>aya/"، "ووصَيَ /waṣaya/"، "ووعَيَ /wa<aya/"، "ووفَيَ /wafaya/"، "ووقَيَ /waḳaya/"، ونتيجة لتجاور شبه الحركة اليائية /y/ مع الفتحة القصيرة التالية لها /a/ تكوّنت حركة مزدوجة صاعدة /ya/، وطلبا للخفة أثرت العربية التخلص منها من خلال حذف الحركة القصيرة بعد الياء، فأصبحت صورة الأفعال على النحو الآتي: "wa>ay*"/، "waṣay*"/، "wa<ay*"/، "wafay*"/، "waḳay*"/، غير أن ضياع الحركة القصيرة نتج عنه حركة مزدوجة هابطة تشكّلت من شبه الحركة اليائية والفتحة القصيرة السابقة عليها /ay/، وكانت عُرضة للانكماش، فتحوّلت الحركة المزدوجة إلى كسرة طويلة مماله /ē/، التي تحوّلت بدورها إلى فتحة طويلة /ā/، في الصورة التداولية الاستعمالية لهذه الأفعال: "وأى /wa>ā/"، "ووصى /waṣā/"، "ووعى /wa<ā/"، "ووفى /wafā/"، "ووقى /waḳā/"، والتي عبر عنها علماءنا القدامى بالألف.

وَمِنَ الْمُحَدَّثِينَ مَنْ فَسَّرَ إِعْلَالَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِقَانُونِ الْمِمَاتِلَةِ *Assimilation* بَيْنَ الْحَرَكَاتِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ شِبْهَ الْحَرَكَةِ وَأَوِيَّةَ كَانَتْ أَمْ يَائِيَّةَ تَسْقُطُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ حَرَكَتَيْنِ مِمَاتِلَتَيْنِ، وَبِسُقُوطِهَا تَلْتَقِي حَرَكَتَانِ قَصِيرَتَانِ مِمَاتِلَتَانِ، فَتَتَشَكَّلُ مِنْهُمَا حَرَكَةٌ طَوِيلَةٌ مِنْ جِنْسِهِمَا⁽⁷⁸⁾.

وعليه فإن شبه الحركة اليائية في البنية الأصلية لماضي أفعال اللغيف المفروق من باب "فَعَلَ /fa<ala/" وقعت بين حركتين قصيرتين مِمَاتِلَتَيْنِ، حركة الصامت الذي قبلها والحركة التالية لها /aya/، وهنا تظهر لنا صعوبة استتقال النطق بشبه الحركة الواقعة بين حركتين؛ مما أدى إلى سقوطها، دون التعويض عنها بشيء، وعندما سقطت شبه الحركة اليائية من بنية الكلمة انتقت الفتحة القصيرة التي كانت مصاحبة لشبه الحركة اليائية مع الفتحة القصيرة السابقة عليها فنجم عن التقائهما فتحة طويلة /ā/.

وأما ثبوت الياء في الأفعال على صيغة "فَعِلَ /fa<ila/" في ماضي اللغيف المفروق؛ فعَلْتَهُ أَنَّ شِبْهَ الْحَرَكَةِ الْيَائِيَّةِ وَقَعَتْ بَيْنَ حَرَكَتَيْنِ غَيْرِ مِمَاتِلَتَيْنِ، وَمِنْ ثَمَّ انْتَقَتْ عَلَيَّ سَقُوطِهَا، نَحْوُ: "وَجِيَّ /wagiya/"، و"وَلِيَّ /waliya/".
ووفقا لما سبق نخلص إلى أن:

- الإعلال الحادث في لام ماضي أفعال اللغيف المفروق ترتب عليه خلاف بين القدامى والمُحَدَّثِينَ في وزنها؛ فالقدامى يرون أن وزنها هو "فَعَلَ /fa<ala/"; استنادا إلى أن الألف المنقلبة عن شبه الحركة اليائية هي لام الفعل، أو قامت مقام لام الفعل، أو أنهم أجروا الوزن على البنية العميقة لهذه الأفعال قبل إعلالها. أما المُحَدَّثُونَ فيرون أن وزن هذه الأفعال هو "فَعَا /fa<ā/"، وليس "فَعَلَ /fa<ala/"; بناء على أن شبه الحركة اليائية الممثلة للام الفعل قد حُدِّفَتْ، وَأَنَّ الْفَتْحَةَ الطَّوِيلَةَ الَّتِي ظَهَرَتْ فِي نَهَائِهِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي صَوْرَتِهَا التَّدَاوِلِيَّةِ طَارِئَةٌ عَلَى بِنْيَةِ الْفِعْلِ.

- الألف الطويلة في نهاية ماضي أفعال اللغيف المفروق تمثل نواة مقطع مفتوح طويل (ص ح ح) الذي تشكّل مع الصامت قبلها؛ ومن ثم فلا صحة بأن صوت المد الطويل يُسَبِّقُ بحركة قصيرة من جنسه، لأن هذا مؤداه أن المقطع الواحد سيحتوي نواتين: قصيرة، وطويلة (ص ح ح ح)، وهو أمر لا وجود له في النظام المقطعي للعربية.

- الألف في نهاية ماضي أفعال اللغيف المفروق عند العرب القدامى حرف ساكن قَلِبَ عن الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعند اللسانيين المُحَدَّثِينَ فتحة طويلة /ā/ نتجت عن حذف شبه الحركة اليائية /y/، فالتقت فتحة قصيرة مع مثلثتها (a*a)، وهو وضع صوتي غير مقبول؛ لأن الحركة القصيرة الثانية لا يمكن أن تشكّل مقطعا صوتيا بمفردها وفقا لخصائص المقطع العربي الذي لا يبدأ بحركة، مما أدى إلى امتزاجها مع الفتحة السابقة عليها في حركة واحدة طويلة.

4/2- الفعل المضارع:

يأتي المضارع من اللغيف المفروق في بنيته الافتراضية على زنة "يَفْعَلُ /yaf<ilu/"، أو "يَفْعَلُ /yaf<alu/". أما الوزن الأول فإن كتب اللغة ومعاجمها لم تستعمل هذا الأصل الافتراضي، بل ألفيناها تستعمل صورة محذوفة فأؤها ولامها، على حين نجد الصورة التداولية للوزن الآخر سَلِمَتْ من التغيير الذي طرأ على فاء الصيغة الأولى، غير أن هذا التغيير وجد سبيله في لامها.

ومن ثم فنحن أمام نوعين من التغييرات التي تتعرّض لها البنية الافتراضية للغيف المفروق في صيغة المضارعة، أولهما يتعلق بالمكوّن الأول الذي يمثّل فاء الكلمة في الأفعال من بابي "فَعَلَ /fa<ala/" - "يَفْعَلُ /yaf<ilu/"، و"فَعِلَ /fa<ila/" - "يَفْعَلُ /yaf<ilu/"، أما التغيير الآخر فيتعلّق بلام الكلمة من أفعال اللغيف المفروق.

4/2/1- فاء مضارع اللغيف المفروق:

كان لعلماء العربية القدامى نظرات وآراء حوتها تضاعيف كُتِبَ عن علّة حذف فاء الجذر في الأفعال المضارعة من ذوات الواو في باب "فَعَلَ /fa<ala/ - يَفْعَلُ /yaf<ilu/)", أو باب "فَعَلَ /fa<ila/ - يَفْعَلُ /yaf<ilu/)", وثباتها وعدم حذفها في الأفعال التي فاؤها واو من باب "فَعَلَ /fa<ila/ - يَفْعَلُ /yaf<alu/)", أو ياء من باب "فَعَلَ /fa<ala/ - يَفْعَلُ /yaf<ilu/".

فالخليل بن أحمد (ت 175هـ)، وسيبويه، ومن سار في فلكهما⁽⁷⁹⁾ يرون أن العلّة في حذف الواو في باب الأفعال التي واوها فاء تتمثل في استئصال وقوع الواو بين ياء المضارعة المفتوحة وكسرة عين الفعل؛ فحُذِفَت الواو طلباً للخفة، يقول العُكْبَرِيُّ (ت 616هـ) في علّة حذف الواو: "الواو من جنس الضمة، وهي مقدّرة بضمّتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مُسْتَقْتَلٌ يَفْرَ منه، لا سيما إذا غلب الشيطان على الشيء الواحد، وقد وُجِدَ ذَلِكَ هَهُنَا"⁽⁸⁰⁾. وعلّة الحذف ذاتها ذكرها ابن عصفور الذي قال: "وَأَمَّا حُذْفَتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهما ثقيلتان، فلما انضاف ذلك إلى ثِقَلِ الواو وجب الحذف"⁽⁸¹⁾.

وأما الأفعال التي جاءت من باب "فَعَلَ /fa<ila/ - يَفْعَلُ /yaf<alu/" من ذوات الواو فلا تحذف فيهن الواو؛ لوقوعها - في رأيهم - بين ياء وفتحة، وذلك لا يوجب حذفها⁽⁸²⁾.

وكذا تثبت الفاء في الأفعال التي فاؤها ياء من باب "فَعَلَ /fa<ala/ - يَفْعَلُ /yaf<ilu/)", قال سيبويه: "وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه ...؛ وذلك أن الياء أخفُ عليهم؛ ولأنهم قد يَفْرُونَ من استئصال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يَفْرُونَ من الياء إلى الواو فيه؛ وهي أخف ... فلما كان أخف عليهم سلّموه"⁽⁸³⁾.

إذن فحذف فاء هذه الأفعال مشروط بشروط ثلاثة، هي: أن تكون حركة الياء الفتحة، وأن تكون عين المضارع مكسورة حُكْمًا أو تقديرًا، وأن يكون الحذف في فِعْلٍ لا اسم، فإن اختلَّ شرط من الشروط الثلاثة انتقت علّة الحذف وثبتت فاء الفعل⁽⁸⁴⁾. ولم تلجأ العربية إلى حذف الياء؛ "لأنّه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو"⁽⁸⁵⁾، كذلك "لم يجز حذف الكسرة؛ لأنه بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو فحُذِفَت"⁽⁸⁶⁾.

ثم حمل العرب بقية صور المضارعة على "يَفْعَلُ /yaf<ilu/)", فحذفوا فاء الفعل منها؛ لا للاستئصال الناشئ عن وقوع الواو بين ياء وكسرة، بل "لئلا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة"⁽⁸⁷⁾. وفي عبارة ابن جني "للتساوي أحوال حروف المضارع في حذف الفاء منها"⁽⁸⁸⁾. وحمل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة "مذهب مطّرد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشّيء على حُكْم نظيره؛ لُقْرَب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"⁽⁸⁹⁾.

فالعلّة إذن عند الخليل وأشياعه صوتية تتمثل في الثِقَل الناتج عن وقوع الواو بين ياء وكسرة، على الرغم من أن الكتابة الصوتية تُثَبِّت أن شبه الحركة الواوية لم تقع بين ياء وكسرة، بل وقعت بين حركة الياء والصامت الذي بعدها، نحو: "يُوعِي /yaw<iyu/)", و"يُوفِي /yawfiyu/)", و"يُولِي /yawliyu/".

أما علّة حذف الواو في باب الأفعال التي الواو فيهن فاء عند المدرسة الكوفية فهي علّة وظيفيّة؛ غايتها التمييز بين مضارع الفعل اللازم ومضارع الفعل المتعدّي؛ فاللازم سلّمَتْ فاؤه من الحذف، أما المتعدّي فحُذِفَت منه الفاء؛ لأنّ التّعدي صار عوضاً عن حذف الواو⁽⁹⁰⁾.

وقد حاول ابن الحاجب (ت 646هـ) التّوفيق بين العلتين الصوتية والوظيفية في حذف الفاء وثباتها في الأفعال التي الواو فيهن فاء أو ياء من خلال ذكر ثلاثة أسباب⁽⁹¹⁾، يتسم أولها بالطابع الصوتي، وثانيها يغلفه الطابع التداولي الاستعمالي، وثالثها يتصف بالطابع الوظيفي التمييزي.

فالسبب الأول يتمثل في الطبيعة الصوتية لكل من الواو والياء؛ فالواو تتسم بالثِقَل، أما الياء فتتسم بالخفة، ولا يلزم من حذْف ما هو ثقيل حذْف ما هو خفيف. أما السبب الثاني فهو كثرة استعمال الأفعال التي فاؤها واو مقارنة بالأفعال التي

فاؤها ياء؛ ومن ثم فلا يلزم من حَذْف ما كَثُر حَذْف ما قلَّ. أما السبب ذو الطابع الوظيفي التمييزي فيظهر في أن حذف الواو لا يؤدي إلى اللبس، أما حذف الياء فيؤدي إلى لبس صيغة الماضي بالمضارع، وهذا اللبس لا يتوافر في الأفعال التي فاؤها واو؛ لأن الواو لا تكون حرف مضارعة.

أما علم الأصوات الحديث فيرى أن علّة حذف فاء الفعل في المضارع المرفوع على زنة 'يُفَعِّلُ' /yaf<ilu/ تتمثل في التتابع الصوتي الهابط الناشئ عن تجاوز الحركة القصيرة (الفتحة) /a/ مع شبه الحركة الواوية /w/، فتتشكل الصورة الصوتية /aw/ في المقطع الأول من الكلمة /yaw/؛ وهذا التتابع الصوتي ترفضه العربية؛ لتقل الانتقال من شبه الكسرة (الياء)، إلى الفتحة القصيرة، إلى شبه الضمة (الواو)، وهنا تتدخل قوانين الإعلال بالحذف، فتحذف شبه الحركة الواوية /w/، ولا تعوّض عنها شيئاً.

ولعل سائلاً يسأل لم اختصت العربية شبه الحركة الواوية بالحذف دون جارتها شبه الحركة اليائية السابقة لها والحركة القصيرة التالية لها؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إن العربية في سبيلها للتخلص من ثقل الانتقال الحادث في المقطع الصوتي /yaw/ كانت أمام ثلاثة خيارات، الأول: قلب شبه الحركة اليائية أو حذفها، غير أنها لم تلجأ لهذا الخيار؛ لأن الياء جاءت لعله وظيفية؛ إذ تمثل في الصيغة مورفيم المضارعة؛ فثرت على هيئتها. والخيار الثاني: حذف الفتحة القصيرة، ولم تفعل العربية ذلك؛ لخفة الفتحة مقارنة بشبه الكسرة (الياء) وشبه الضمة (الواو)، كما أن حذفها ينجم عنه النقاء صامتين في مقطع واحد، وهو أمر مرفوض في بنية المقطع العربي إلا في حالة الوقف؛ فتركها على حالها. والخيار الثالث: قلب شبه الحركة الواوية أو حذفها، ولم تلجأ العربية إلى قلب الواو ياء في هذا الموضع لعله تمييزية؛ منعا للبس بين مضارع اللغيف المفروق الواوي ومضارع اللغيف المفروق اليائي، كما لم تقلب شبه الحركة الواوية ألفاً؛ لتعذر النقاء ثلاث حركات متماثلات (حركة الفتحة والفتحة الطويلة) في مقطع واحد؛ وهو أمر مرفوض في نظامها المقطعي؛ إذ يؤدي إلى تشكل مقطع من نوع (ص ح ح ح) الذي لا وجود له في العربية، ومن ثم لم يكن من سبيل أمام العربية إلا حذف شبه الحركة الواوية.

فأفعال مثل: "وَأَيّ /wa>aya/"، و"وَدَيّ /wadaya/"، و"وَشَيّ /wašaya/"، و"وَصَيّ /waṣaya/"، و"وَعَيّ /wa<aya/"، و"وَفَيّ /wafaya/"، و"وَلَيّ /waliya/"، تصاغ في الأصل على زنة 'يُفَعِّلُ' /yaf<ilu/، أي: 'يؤفلي' /yaw>iyu/، و'يؤدي' /yawdiyu/، و'يؤشي' /yawšiyu/، و'يؤصي' /yawṣiyu/، و'يؤفي' /yawfiyu/، و'يؤلي' /yawliyu/، ثم تُحذف شبه الحركة الواوية من المقطع الصوتي الأول؛ تخلصاً من الحركة المزدوجة الهابطة /aw/ دون تعويض، مع ملاحظة أن المقطع الصوتي يتحوّل من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) إلى مقطع قصير مفتوح (ص ح) كما هو موضح في المخطط الصوتي الآتي:

حذف الفاء في البنية الاستعمالية

يؤيّ /ya>iyu/
يؤديّ /ya/diyu/
يؤشيّ /ya/šiyu/
يؤصيّ /ya/ṣiyu/
يؤفيّ /ya/<iyu/
يؤفيّ /ya/fiyu/
يؤليّ /ya/liyu/

وجود الفاء في البنية الأصلية

يؤيّ /yaw>iyu/
يؤديّ /yaw/diyu/
يؤشيّ /yaw/šiyu/
يؤصيّ /yaw/ṣiyu/
يؤفيّ /yaw/<iyu/
يؤفيّ /yaw/fiyu/
يؤليّ /yaw/liyu/

ولا يجد الإعلال بالحذف سبيله إلى فاء صيغة المضارع الواوي من باب 'فَعَّلَ' /fa<ila/ - يُفَعِّلُ' /yaf<alu/، وفاء المضارع اليائي من باب 'فَعَّلَ' /fa<ala/ - يُفَعِّلُ' /yaf<ilu/، إذ لم تتخلص العربية من التتابع الصوتي الهابط الذي

يتشكّل في فائهما. ومثالنا الفعلان: "وَجِيَّ /wagiya/"، و"يَدَيَّ /yadaya/" اللذان يصاغان في بنيتهما الافتراضية حالة الرفع على زنة "يَفْعَلُ /yaf<alu/"، أي: "يُوجِيَّ /yawgayu/"، و"يَفْعَلُ /yaf<ilu/"، أي: "يُدِيَّ /yaydiyu/"، فعلى الرغم من تجاور الفتحة القصيرة /a/ مع شبه الحركة الواوية /w/ في فاء الفعل الأول وتكوّن التتابع الصوتي الهابط /aw/، وتجاور الفتحة القصيرة /a/ مع شبه الحركة اليائية /y/ في فاء الفعل الآخر وتشكّل التتابع الصوتي الهابط /ay/، فإن العربية حافظت على كلٍّ منهما، وهنا نجد أنفسنا أمام تساؤل مؤداه هل ثمة مسوغ في احتفاظ كلا الفعلين بشبه الحركة الواوية كانت أم يائية؟

فالفعل الأول "يُوجِيَّ /yawgayu/" احتفظ بشبه الحركة الواوية وذلك لاعتبارين، أولهما: أن القياس فيه حذف الفاء في المضارع، لكنه شدّ على القياس وجاء على الأصل؛ لندرته وقلّة دورانه في الاستعمال، والآخر: لو حُدِّثت شبه الحركة الواوية من بنية هذا الفعل لالتبس مضارعه بمضارع الفعل (جاء) في حالة تسهيل الهمز وغياب علامات التشكيل. أما الفعل الآخر "يُدِيَّ /yaydiyu/" فاحتفظ بشبه الحركة اليائية في المقطع الصوتي الأول منه رغم تشكّل المزدوج الحركي الهابط /ay/ لاعتبارات، أولها: الطبيعة الصوتية للياء التي تتسم بالخفة مقارنة بالطبيعة الصوتية للواو التي تتسم بالثقل. وثانيها: التقريب بين مضارع اللفيف المفروق اليائي وماضيه؛ إذ لو حذفت شبه الحركة اليائية لالتبس الماضي منه بالمضارع، وكذا التقريب بين مضارعه ومضارع الفعل "وَدَيَّ /wadaya/" الذي يكون على "يُدِيَّ /yadiyu/"، وأخيرا شذوذه على القياس ومجيئه على الأصل؛ لندرته وقلّة دورانه في الاستعمال.

2/2-4 لام مضارع اللفيف المفروق:

في الواقع الاستعمالي نقف أمام صورتين صوتيتين للام في مضارع اللفيف المفروق: صورة الياء، نحو: الفعل "يَصِي /yaṣī/"، و"يَيَّ /yafī/"، وغيرهما، وصورة الألف، نحو: الفعل "يُوجِيَّ /yawgā/". وهاهنا يتبادر إلى الذهن عدّة تساؤلات، منها: هل هاتان الصورتان الصوتيتان تميلان حقاً لام الفعل، أم أن الأصل فيهما قد حُدِّث؟ وهل صورة الألف منقلبة عن أصل كما ذهب علماءنا القدامى أم أنها غير ذلك؟ وماذا حدث لحركة لام الفعل في حالاته الإعرابية المختلفة، وهل لهذه الحركة الإعرابية دور في تفسير التغيرات الصوتية الطارئة على لام مضارع اللفيف المفروق؟

لقد أجاب القدماء عن هذه الأسئلة في أثناء حديثهم عن مضارع الفعل الناقص الذي اتّخذوه مثالا لما يحدث في مضارع اللفيف، فقالوا إن حكم المضارع من هذه الأفعال إن كان ماضيه على "فَعَلَ /fa<ala/" فإن مضارعه إن كان من ذوات الياء يأتي على "يَفْعَلُ /yaf<ilu/"، وإن كان ماضيه على "فَعَلَ /fa<ila/" فإن مضارعه يأتي على "يَفْعَلُ /yaf<alu/" إلا ما شدّ⁽⁹²⁾؛ والمسوّغ الصوتي في رأيهم تحرُّك حرف العلة وفتح ما قبله، فينقلب ألفا على قياس الصحيح⁽⁹³⁾. وفي سياق الحديث نفسه ميّزوا بين الحالات الإعرابية المختلفة للبنائين، أما البناء الأول "يَفْعَلُ /yaf<ilu/" فله ثلاث حالات، هي:

- الرفع، وعلامته الضم المقدر؛ للثقل، قال ابن السّراج (ت 316هـ): "وإنما امتنع من ضم الياء والواو؛ لأنها تثقل فيهما"⁽⁹⁴⁾. أما ابن يعيش فصّل قائلا: "علامة الرفع ضمة مقدّرة؛ استثقل اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحذفت، والنّية فيهما الحركة"⁽⁹⁵⁾.

- الجزم، وعلامته حذف حرف العلة؛ وعلّة الحذف في رأيهم أن الجازم لم يصادف "حركة يحذفها، فحُدِّثت الياء والواو؛ لأنّ الحركة منهما، وليكون للجزم دليل"⁽⁹⁶⁾. أي: "لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقيت الياء والواو"⁽⁹⁷⁾.

- النصب، وعلامته فتح الآخر، أي: الواو والياء، وقد سوَّغ ظهور الفتح خفَّته⁽⁹⁸⁾.

وأما البناء الآخر "يُفَعِّلُ" /yaf<alu/ فإنَّ حرف إعرابه الألف لم يظهر فيه علامة رفع ولا نصب؛ لتعذر الحركة في الألف⁽⁹⁹⁾، وفي حالة الجزم تُحذف الألف؛ "لمعاقبتها الحركة. فكما أنَّ الجازم يَحذف الحركة، فكذلك ما عاقبها"⁽¹⁰⁰⁾.

ومجمل القول في مذهب القدماء في لام مضارع اللفيف المفروق يتمثل في:

- قياس مضارع اللفيف المفروق على ماضيه؛ ومن ثَمَّ فلا حذف في لام المضارع عند الميزان الصرفي. أي أن صورة الياء في آخر مضارع اللفيف المفروق تمثِّل لام الفعل، وكذا صورة الألف بيد أنها منقلبة عن أصل يائي لتوافر شروط قلبها.

- أن مضارع اللفيف المفروق اليائي تُحذف حركة آخره في حالة الرفع؛ لاستئصال الياء مع الضمة، وفي حالة النصب تُنبِّت الحركة الإعرابية على آخره؛ لخفة الفتحة مع الياء، أما ما كان حرف إعرابه الألف فلا تظهر فيه علامة رفع ولا نصب؛ لتعذر تحريك الألف، وفي حالة جزم مضارع اللفيف المفروق تُحذف الياء والألف من آخره.

أما علم اللغة الحديث فقدَّم في ضوء قوانينه الصوتية إجابات تباينت مع ما ذهب إليه القدماء؛ إذ يرى أن لام المضارع اللفيف المفروق في بنْيَتَيْهِ العميقتين حالة الرفع "يُفَعِّلُ" /yaf<ilu/، أو "يُفَعِّلُ" /yaf<alu/ قد حُذفت في الواقع التداولي، وأن الصورتين الصوتيتين اللتين تظهران في البنية السطحية في نهاية مضارع اللفيف المفروق المرفوع لا تمثِّلان على وجه الحقيقة لام الفعل، بل هما حركة طويلة /ī/ أو /ā/ ناتجة عن حدوث مماثلة بين حركة عين الفعل وحركة الضمة التي هي علامة الرفع؛ حيث تُقلب الضمة إلى حركة مماثلة لحركة عين الفعل السابقة لشبه الحركة اليائية، ونتيجة لهذا الوضع الصوتي تُضعفُ شبه الحركة اليائية؛ لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين فتسقط، فتلتقي الحركتان القصيرتان، وينجم عن التقائهما تشكُّل حركة طويلة، إما كسرة طويلة /ī/، وإما فتحة طويلة /ā/، وذلك على النحو الآتي:

البنية العميقة	حدوث المماثلة بين حركة	سقوط شبه الحركة	تشكُّل الحركة
لفعل المرفوع	عين الفعل والحركة الإعرابية	اليائية /y/	الطويلة
/ya>i/yu/	/ya>i/yi/	/ya>ii/	/ya>ī/
/yaw/ga/yu/	/yaw/ga/ya/	/yaw/gaa/	/yaw/gā/
/ya/ši/yu/	/ya/ši/yi/	/ya/šii/	/ya/šī/
/ya/ṣi/yu/	/ya/ṣi/yi/	/ya/ṣii/	/ya/ṣī/
/ya/<i/yu/	/ya/<i/yi/	/ya/<ii/	/ya/<ī/
/ya/fi/yu/	/ya/fi/yi/	/ya/fii/	/ya/fī/
/ya/li/yu/	/ya/li/yi/	/ya/lii/	/ya/lī/

وثمة تفسير صوتي آخر لما حدث للام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع يفترق عن التفسير الأول في المسوِّغ ويقربُ معه في النتيجة، وهذا التفسير مؤسَّس على أثر الحركة المزدوجة، ومؤداه أنه نشأ عن علاقة المجاورة بين شبه الحركة اليائية /y/ التي تمثِّل لام الفعل، والضمة القصيرة التالية لها /u/ التي تمثِّل الحركة الإعرابية، تكوُّن الحركة المزدوجة الصاعدة /yu/ في المقطع الصوتي الأخير من البنية العميقة، وهو وضع مرفوض؛ للثقل الناشئ عند النطق به، فتسعى اللغة للتخلص من هذا الوضع المرفوض بوسيلتين:

الأولى: حذف شبه الحركة اليائية /y/ من الحركة المزدوجة الصاعدة /yu/، ثم تتضم الحركة الإعرابية /u/، التي لا يمكن أن تشكِّل مقطعا قائما بذاته، إلى المقطع الذي قبلها؛ لأن النظام المقطعي في العربية لا يبدأ بحركة، ثم تحدث

المماثلة بين الحركة الإعرابية وحركة عين الفعل السابقة لشبه الحركة اليائية؛ فتلتقي الحركتان القصيرتان المتماثلتان في حركة طويلة واحدة، إما كسرة طويلة /ī/ في بنية المضارع مكسور العين، وإما فتحة طويلة /ā/ في بنية المضارع مفتوح العين، كما في المخطط الصوتي الآتي:

البنية العميقة للفعل المرفوع	سقوط شبه الحركة اليائية	انضمام الحركة الإعرابية للمقطع السابق	المماثلة بين الحركتين	تشكّل الحركة الطويلة
/ya/>i/	/ya/>i/u/	/ya/>iu/	/ya/>ii/	/ya/>ī/
/yaw/ga/	/yaw/ga/u/	/yaw/gau/	/yaw/gaa/	/yaw/gā/
/ya/š/	/ya/š/u/	/ya/šiu/	/ya/šii/	/ya/šī/
/ya/š/	/ya/š/u/	/ya/šiu/	/ya/šii/	/ya/šī/
/ya/<i/	/ya/<i/u/	/ya/<iu/	/ya/<ii/	/ya/<ī/
/ya/f/	/ya/f/u/	/ya/fiu/	/ya/fii/	/ya/fī/
/ya/li/	/ya/li/u/	/ya/liu/	/ya/lii/	/ya/lī/

الأخرى: حذف التتابع الصوتي المساعد بأكمله /yu/، بيد أن في الحذف إجحافاً بينية الفعل؛ لأنه سيلتبس بالمجزوم من هذه الأفعال كما يظهر في الصورة الثانية من المخطط الصوتي الآتي، فتلجأ اللغة إلى التعويض عن المحذوف بإطالة حركة عين الفعل، سواء أكانت كسرة قصيرة /i/ أم فتحة قصيرة /a/، كما هو موضّح فيما يأتي:

البنية الأصلية	حذف الحركة المزدوجة الصاعدة /yu/	البنية الاستعمالية
/ya/>i/	/ya/>i*/	/ya/>i/
/yaw/ga/	/yaw/ga*/	/yaw/ga/
/ya/š/	/ya/š*/	/ya/š/
/ya/š/	/ya/š*/	/ya/š/
/ya/<i/	/ya/<i*/	/ya/<i/
/ya/f/	/ya/f*/	/ya/f/
/ya/li/	/ya/li*/	/ya/li/

وخلاصة القول فيما يحدث للام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع بين علمائنا القدامى وعلم اللغة الحديث يتمثل في:

- الصورة اليائية التي تظهر في آخر البنية الاستعمالية لهذه الأفعال هي شبه حركة يائية عند علمائنا القدامى، وحركة طويلة /ī/ عند المُحدّثين. أما صورة الألف في الفعل "يُوجَى /yawgā/" فمنقلبة عن ياء عند القدامى؛ لتحقيق شروط قلبها، وهي حركة طويلة /ā/ عند المُحدّثين.

- لام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع لم تُحذف عند علمائنا القدامى؛ ومن ثم فوزنه "يعل /ya<ilu/" لمكسور العين، و"يُفعل /yaf<alu/" لمفتوح العين، أما المُحدّثون فيرون أن لام الفعل قد سقطت؛ ومن ثم يسقط ما يقابلها في الميزان، وعليه فوزن مضارع اللفيف المفروق مكسور العين "يعل /ya<ī/"، ووزن مفتوح العين "يُفعل /yaf<ā/".

- ثمة تغيير في المقاطع الصوتية بين البنيّتين العميقة والاستعمالية (الصورة النهائية)؛ إذ تغيّرت المقاطع الصوتية في صيغة "يعل /ya<ilu/" في الأفعال مكسورة العين من ثلاثة مقاطع من نوع المقطع القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين

في البنية الاستعمالية هما: مقطع قصير مفتوح (ص ح)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح). كما تغيرت المقاطع الصوتية في صيغة "يُفَعِّلُ" /yaf<alu/ من ثلاثة مقاطع: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطعين من القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين في البنية الاستعمالية: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح).

- في ضوء التشكيل الصوتي لبنية مضارع اللفيف المفروق حالة الرفع فالأصوب عند إعراب مكسور العين أن نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة في آخره، وليس الضمة المقدّرة على الياء؛ لأن آخره ليس ياء، وإنما كسرة طويلة /ī/. وعند إعراب المضارع مفتوح العين نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة في آخره، وليس الضمة المقدّرة على الألف؛ لأن آخره ليس ألفاً، وإنما فتحة طويلة /ā/.

أما في حالة الجزم، فعلمائنا القدامى رأوا أن علامة جزم مضارع اللفيف المفروق حذف حرف العلة كما ذكرنا من قبل، بيد أن علم اللغة الحديث له تفسير آخر في ضوء التشكيلات الصوتية لمضارع اللفيف المفروق على مستوى البنية العميقة أو البنية السطحية مؤداه أن الذي حدث في حالة الجزم إما حذف للمقطع الأخير من البنية العميقة، وإما تقصير للصائت الطويل من البنية السطحية.

وينطلق التفسير الصوتي لحذف المقطع الأخير من البنية العميقة لمضارع اللفيف المفروق، التي تشكّل مقطعها الأخير /yu/ من شبه حركة يائية تمثّل لام الفعل /y/، وحركة إعرابية تمثّل حالة الرفع /u/، وعند دخول أدوات الجزم على البنية العميقة لهذه الأفعال يتم الوقف على لامها بالسكون، وقياساً على جزم الفعل المضارع صحيح الآخر الذي ذكر علمائنا العرب القدامى أن علامة جزمه السكون، والسكون معناه حذف الحركة الإعرابية، وهنا نجد أنفسنا أمام محذور في البنية المقطعية للفعل، وهو تشكّل المقطع الأخير من شبه صامت منفرد /y/، وهو أمر غير مقبول في تشكيل المقاطع العربية، وللتخلص من هذا المحذور تُضمّ شبه الحركة اليائية إلى المقطع السابق، الذي ينتج عنه تشكّل مزدوج حركي هابط إما /ay/، وإما /iy/، وللتخلص من هذا المزدوج يتم إسقاط شبه الحركة اليائية، مع ملاحظة أن الحركة الأخيرة هي حركة عين الفعل، وليست تقصيراً من الحركة الطويلة. ويمكن توضيح ما سبق من خلال المخطط الصوتي الآتي:

البنية العميقة	الوقف على لام	انضمام شبه	حذف شبه	الصورة
الفعل قبل الإعلال	الفعل لدخول	الصامت المنفرد	الحركة اليائية	النهائية للفعل
بالحذف	الأداة الجازمة	للمقطع السابق	من المزدوج	
/yaw/ga/yu/	/yaw/ga/y/	/yaw/gay/	/yaw/ga/	/yaw/ga/
/ya/ʃi/yu/	/ya/ʃi/y/	/ya/ʃiy/	/ya/ʃi/	/ya/ʃi/
/ya/<i/yu/	/ya/<i/y/	/ya/<iy/	/ya/<i/	/ya/<i/
/ya/fi/yu/	/ya/fi/y/	/ya/fiy/	/ya/fi/	/ya/fi/
/ya/k̄i/yu/	/ya/k̄i/y/	/ya/k̄iy/	/ya/k̄i/	/ya/k̄i/
/ya/li/yu/	/ya/li/y/	/ya/liy/	/ya/li/	/ya/li/

والتفسير الصوتي لتقصير الصائت الطويل مؤسس على البنية السطحية لأفعال مضارع اللفيف المفروق قبل الإعلال بالحذف، إذ انتهت هذه البنية بصائت طويل، إما فتحة طويلة /ā/، وإما كسرة طويلة /ī/، وهذا الصائت الطويل مؤلف من حركتين قصيرتين من جنسه، وعند دخول أداة الجزم على هذه الأفعال فإن علامة جزمها تقصير الصائت الطويل؛ أي: حذف حركة قصيرة.

وقد لجأت العربية إلى تقصير الصائت الطويل ولم تلجأ إلى حذفه كاملاً؛ إذ يترتب على حذفه كاملاً تشكّل المقطع

الأخير من بنية الفعل من صامت منفرد، وهذا أمر لا مسوغ له في النظام المقطعي للغة العربية. ويمكن توضيح ما سبق من خلال المخطط الصوتي الآتي:

البنية السطحية للفعل قبل الإعلال بالحذف	دخول أداة الجزم على الفعل	تقصير الحركة الطويلة	الصورة النهائية للفعل
/yaw/gā/	/lam/+yaw/gaa/	/lam/+yaw/ga/	/yaw/ga/
/ya/ṣī/	/lam/+ya/ṣii/	/lam/+ya/ṣi/	/ya/ṣi/
/ya/<ī/	/lam/+ya/<ii/	/lam/+ya/<i/	/ya/<i/
/ya/fī/	/lam/+ya/fii/	/lam/+ya/fi/	/ya/fi/
/ya/kī/	/lam/+ya/kii/	/lam/+ya/ki/	/ya/ki/
/ya/lī/	/lam/+ya/lii/	/lam/+ya/li/	/ya/li/

بقي أن نشير هاهنا إلى مسألة تتصل بمضارع الليف المفروق المجزوم حالة الوقف عليه، هل إلحاق هاء السكت به واجبة أم جائزة⁽¹⁰¹⁾؟ لقد اختلف علماؤنا القدامى في هذه المسألة، فذهب سيبويه إلى وجوب إلحاق هاء السكت في الوقف على مضارع الليف المفروق المجزوم؛ ومسوخ الوجوب أن عدم إلحاقها بهذه الأفعال مع تسكين أواخرها حالة الوقف يعد إجحافا ببنيتهما؛ إذ حُذِفَ منها حرفان، فأوها ولامها. يقول سيبويه: "وأما لا تَقَهُ مِنْ وَقَيْتُ، وَإِنْ تَعَّ أَعَهُ مِنْ وَعَيْتُ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهَا الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ مِنْ تَرَكَّهَا فِي أَحْسْ؛ لِأَنَّهُ مُجْحَفٌ بِهَا، لِأَنَّهَا ذَهَبَتْ مِنْهَا الْهَاءُ وَاللَّامُ، فَكُرِهُوا أَنْ يَسْكُنُوا فِي الْوَقْفِ فَيَقُولُوا: إِنْ تَعَّ أَعُ، فَيَسْكُنُوا الْعَيْنَ مَعَ ذَهَابِ حَرْفَيْنِ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ"⁽¹⁰²⁾. وقد وافقه غير واحد من علماؤنا القدامى ومنهم ابن مالك (ت 672هـ) الذي نظم قائلا:

وَقِفْ بِـ"هَا" أَلْسَكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ
بِحَذْفِ آخِرِ كـ"أَعْطِ مَنْ سَأَلَ"

وَأَلْسَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كـ"ع" أَوْ كـ"يَع" مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا⁽¹⁰³⁾

ومن العلماء من ردَّ سيبويه، وذكر أن الفعل قد قوي بحرف المضارعة فلا وجوب في إلحاق هاء السكت، يقول الثمانيني (ت 442هـ): "فإذا دخل حرف المضارعة على هذا الفعل كقولهم: "إِنْ تَقَى أَقِي" فَمَنْهُمْ مَنْ يُلْحِقُ الْهَاءَ فَيَقُولُ: "إِنْ تَقَى أَقِي"، وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: "قَدَّ قَوِي الْفِعْلُ بِحَرْفِ الْمَضَارِعَةِ فَلَيْسَ تَلْزَمُ الْهَاءَ"⁽¹⁰⁴⁾. وقد عارض ابن هشام (ت 761هـ) ابن مالك، قائلا: "وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾⁽¹⁰⁵⁾، ﴿وَمَنْ تَقَى﴾⁽¹⁰⁶⁾، بِتَرْكِ الْهَاءِ"⁽¹⁰⁷⁾.

وإذا تناولنا المسألة من الناحية المقطعية قبل إلحاق هاء السكت بهذه الأفعال وجدنا أن بنيتهما المقطعية حالة الوقف مستساغة مقبولة؛ إذ تتشكّل من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، وهو مقطع مقبول في الوقف.

وفي حالة نصب مضارع الليف المفروق، وهي الحالة الأخيرة من حالاته الإعرابية، فإن علامة نصبه على ما ذكره علماؤنا القدامى⁽¹⁰⁸⁾ ظهور الفتحة فيما آخره ياء، وعدم ظهورها فيما آخره ألف. وثبوت الحركة الإعرابية سوّغه في رأيهم خفة الفتحة على الياء، وعدم ثبوتها مرده التّعذر، أي: استحالة تحريك الألف.

وفي ضوء علم اللغة الحديث إذا نظرنا إلى المقطع الصوتي الأخير من البنية العميقة لمضارع الليف المفروق حالة النصب ألفينا حركة مزدوجة صاعدة /ya/ ناتجة عن مجاورة شبه الحركة اليائية /y/ التي تمثل لام الفعل، والفتحة القصيرة التالية لها /a/ التي تمثل الحركة الإعرابية. غير أن هذا التشكيل الصوتي يختلف في البنية الاستعمالية، ففي المضارع مكسور العين تبقى شبه الحركة اليائية، أما المضارع مفتوح العين فتُحذف شبه الحركة اليائية! فهل ثمة مسوغ صوتي وراء هذا الإبقاء وذاك الحذف؟!

والإجابة عن هذا التساؤل تتمثل في أن ثبوت شبه الحركة اليائية في البنيتين العميقة والاستعمالية لمضارع الليف المفروق مكسور العين سوغّه وقوع شبه الحركة اليائية بين حركتين غير متماثلتين: حركة عين الفعل (الكسرة) /i/ وحركة إعرابه (الفتحة) /a/. ولعل سائلا يسأل لماذا لم تحدث المماثلة بين الحركتين هاهنا كما حدثت حالة الرفع بين الكسرة والضمّة؟ أقول لو حدثت هذه المماثلة لم يكن هناك دلالة تمييزية بين أفعال الليف المفروق حالة رفعها وحالة نصبها.

أما في البنية العميقة لمضارع الليف المفروق مفتوح العين فقد وقعت شبه الحركة اليائية بين حركتين متماثلتين: حركة الفتحة التي تمثل حركة عين الفعل وحركة الفتحة التي تمثل الحركة الإعرابية، ومن ثم تضعف شبه الحركة اليائية فتسقط، ثم تنضم الحركة الإعرابية إلى حركة عين الفعل فتكون فتحة طويلة. والعلّة الصوتية في انضمام الحركة الإعرابية (الفتحة) إلى حركة عين المضارع تكمن في أن الفتحة، وهي حركة قصيرة، لا يمكن وفقا لنظام المقاطع العربية أن تشكل مقطعا صوتيا قائما بذاته، فلذا انضمت للمقطع الصوتي السابق عليها.

ونخلص مما سبق إلى:

- في حالة النصب تثبت لام مضارع الليف المفروق مكسور العين، ومن ثم فوزنه "يَعِلَ /ya<ila/"، أما مضارع الليف المفروق مفتوح العين فتحذف لام الفعل، ويأتي على زنة "يَعَى /yaf<ā/".

- ثمة تغير واختلاف في المقاطع الصوتية بين بنية مضارع الليف المفروق مفتوح العين ومكسوره، ففي مكسور العين نقف على ثلاثة مقاطع صوتية من المقطع القصير المفتوح (ص ح)، سواء أكان هذا في البنية العميقة أم في البنية الاستعمالية. أما مضارع الليف المفروق مفتوح العين فقد حدث تغير في مقاطعه الصوتية بين بنيته العميقة والاستعمالية؛ إذ تشكلت الأولى من ثلاثة مقاطع صوتية: مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ص)، ومقطعين من القصير المفتوح (ص ح)، أما البنية الاستعمالية فقد تشكلت من مقطعين صوتيين: مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ص)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح).

- في ضوء التشكيل الصوتي لبنية مضارع الليف المفروق حالة النصب فالأصوب عند إعراب مضارع الليف المفروق مفتوح العين أن نقول إنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة في آخره، وليس الفتحة المقدّرة على الألف؛ لأن آخره ليس ألفا، وإنما فتحة طويلة /ā/.

4/3- فعل الأمر:

يُصاغ فعل الأمر في العربية من بنية الفعل المضارع المجزوم مع حذف مورفيم المضارعة؛ لأن ما مضى لا يُؤمر به، فإن كانت فاء الفعل من المضارع متحركة فلا نحتاج إلى اجتلاب ألف الوصل، أما إن كانت ساكنة جيء بألف الوصل؛ للتخلص من البدء بالسكان الذي لا يسمح به النظام المقطعي للعربية، وفعل الأمر حكمه أن يُبني⁽¹⁰⁹⁾ على ما يُجزم به مضارعه⁽¹¹⁰⁾. ومن ثم فإن صيغة الأمر من اللغيف المفروق ستعطيها التغييرات نفسها التي حدثت في صيغة مضارعه، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

إذا كانت البنية الافتراضية للفعل المضارع المجزوم من اللغيف المفروق على زنة "يَفْعِلُ" /yaf<il/ بكسر العين، فإن بنية الأمر الافتراضية ستكون على زنة "إِفْعِلُ" /if<il/، التي تظهر في الواقع الاستعمالي على زنة "عِ /<i/ في حالة الوصل، أو "عَه" /<ih/ في حالة الوقف.

وتفسير ذلك من الناحية الفونولوجية أنه بعد حذف سابقة المضارعة من بنية الفعل كانت فاء الجذر ساكنة؛ ولأن من سمات المقطع العربي عدم البدء بالسكان اجتلبت ألف الوصل للتخلص من هذا المحذور الصوتي، وبما أن حركة عين الفعل الكسرة جاءت ألف الوصل مكسورة وهذا هو الأصل فيها⁽¹¹¹⁾، غير أن ألف الوصل المكسورة شكّلت مع شبه الحركة الواوية حركة مزدوجة هابطة /iw>/، وهو تتابع صوتي مرفوض؛ فلجأت العربية إلى التخلص منه عن طريق حذف شبه الحركة الواوية /w/، والذي ترتب عليه حذف الألف الموصولة؛ لزوال العلة الصوتية التي كانت مسوغا لاجتلابها. وليس هذا التغيير الوحيد الحادث في صيغة الأمر من اللغيف المفروق، فهناك تغيير آخر يطرأ عليه، يتمثل في تحويل الحركات الطويلة إلى حركات قصيرة، وبتعبير آخر حذف حركة قصيرة من آخره، إعمالا لقاعدة أن فعل الأمر يُبني على ما يُجزم به مضارعه، وهذا ما يوضحه المخطط الصوتي الآتي:

البنية الافتراضية للأمر />"if<il/	بنية الأمر بعد سقوط شبه الحركة الواوية	بنية الأمر بعد سقوط ألف الوصل	البنية التداولية للأمر بعد سقوط شبه الحركة الياوية	البنية التداولية للأمر حالة الوقف
أورِي	أُورِي	أُورِي	أُورِي	أُورِي
/>"iwriy/	/w/	/>"i/	/ri/	/rih/
أوشِي	أُوشِي	أُوشِي	أُوشِي	أُوشِي
/>"iwšiy/	/w/	/>"i*šiy/	/šiy/	/ših/
أوصِي	أُوصِي	أُوصِي	أُوصِي	أُوصِي
/>"iwṣiy/	/w/	/>"i*ṣiy/	/ṣiy/	/ṣih/
أوعِي	أُوعِي	أُوعِي	أُوعِي	أُوعِي
/>"iw<iy/	/w/	/>"i*<iy/	/<iy/	/<ih/
أوفِي	أُوفِي	أُوفِي	أُوفِي	أُوفِي
/>"iwfiy/	/w/	/>"i*fiy/	/fiy/	/fih/
أوكِي	أُوكِي	أُوكِي	أُوكِي	أُوكِي
/>"iwkiy/	/w/	/>"i*kiy/	/kiy/	/kih/
أولي	أُولي	أُولي	أُولي	أُولي
/>"iwliy/	/w/	/>"i*liy/	/liy/	/lih/
أوني	أُوني	أُوني	أُوني	أُوني
/>"iwniy/	/w/	/>"i*niy/	/niy/	/nih/

فالعمود الأول من المخطط يوضح بعضاً من أفعال الأمر من الليف المفروق في صيغتها الافتراضية أو الأصلية "أفعل /if<il/>"، التي اشتقت من بنية المضارع المجزوم "يُفعل /yaf<il/" بعد حذف حرف المضارع، والاستعانة بألف الوصل المكسورة توصلًا للنطق بالساكن. أما العمود الثاني فيوضح صورة أفعال الأمر بعد حذف شبه الحركة الواوية /w/ من المقطع الأول /iw/>" تخلصاً من التتابع الصوتي الهابط /iw/. ويبين العمود الثالث صورة الأفعال بعد الاستغناء عن ألف الوصل المكسورة؛ لزوال المسوّغ الصوتي التي جاءت من أجله. ويوضح العمود الرابع صورة الأفعال بعد حذف شبه الحركة اليائية /y/؛ إعمالاً لقاعدة بناء فعل الأمر، وهنا تكون بنية الأمر من الليف المفروق مؤلفة من مقطع وحيد هو مقطع قصير مفتوح (ص ح)، وهو مقطع تسمح به العربية في حالة وصل الكلام. أما في حالة الوقف فهو مقطع مرفوض؛ لأن النظام المقطعي في العربية لا يقف على حركة قصيرة، بل يقف إما على ساكن، وإما على حركة طويلة، ومن ثم سيكون هذا المقطع عرضة للتغيير، فتسقط حركته القصيرة - وهي حركة بنائية - فتصبح صورة الأفعال في حالة الوقف: "ر /r/"، "ش /š/"، "ص /s/"، "ع /</>"، "ف /f/"، "ق /k/"، "ل /l/"، "ن /n/"، وهاهنا نصطدم بمحذور صوتي آخر نتج عن سقوط الحركة القصيرة؛ حيث أصبح المقطع مؤلفاً من صوت واحد، وهو أمر لا ينسجم مع طبيعة النظام المقطعي العربي؛ فتلجأ العربية إلى تصحيح هذا المقطع المرفوض من خلال إلحاق هاء السكت الساكنة بهذه الأفعال وجوبا حالة الوقف عليها؛ تصحيحاً لبنية المقطع العربي الذي يتحوّل إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، وكذلك حفاظاً على الحركة البنائية التي كانت تستسقط من عين الجذر في حالة الوقف. وقد التقت علمائنا القدامى إلى وظيفة هاء السكت، فقال الثماني: "والموضع الذي يختصُّ بزيادة هذه الهاء هو أنّه إذا أُريدَ الوقف على حركة بناءً، وقد عُلم أنّ الوقف يُزيلُ الحركة، زِيدَت الهاءُ؛ لِتَسَلَّمَ الحركةُ ويُسَكَّت على الهاء" (112).

أما فعل الأمر من الفعلين "وجي" و"يدي"؛ فعند صياغة الأمر منهما، نأتي بمضارعهما المجزوم إما من بنيته العميقة قياساً على الفعل الصحيح "يُوجي /yawgay/"، و"يُيدي /yaydiy/"، وإما من بنيته السطحية "يُوجي /yawgā/"، و"يُيدي /yaydi/"، ثم نحذف سابقة المضارعة، وهي الياء المفتوحة /ya/، وبما أن فاء الجذر فيهما صامت ساكن، نجتلب ألف الوصل للتغلب على المحذور الصوتي المتمثل في البدء بالساكن، فنقول: "وَج /iwga/>" (113)، و"يُد /iydi/>"، ومع أن حركة ألف الوصل شكّلت مع شبه الحركة التالية لها تتابعا صوتيا هابطاً إلا أن العربية أبت عليه ولم تحذفه (114).

خاتمة البحث:

من استقراء الصفحات السابقة يمكن أن نجمل أهم ملاحظات البحث فيما يأتي:

- جاءت أفعال الليف المفروق من بابين في الماضي: "فَعَلَ /fa<ala/" بفتح العين، و"فَعِلَ /fa<ila/" بكسر العين. ولم تكشف الاستعمالات الواردة مجيء أفعال من باب "فَعَلَ /fa<ula/" بضم العين؛ ولعل المسوّغ الصوتي وراء هذا أن لام هذه الأفعال إما أن تكون شبه حركة يائية، وإما أن تكون ألفاً منقلبة عنها كما رأى القدماء، أو مشكّلة من فتحتين قصيرتين كما رأى المُحدّثون؛ فلو جاءت على هذا البناء لأدى ذلك إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل؛ لأنه يلزم قلب الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها، فيجتمع في الماضي والمضارع ضمة واوا، وذلك ثقيل.

- كشف الواقع الاستعمالي عن مجيء جل أفعال الليف المفروق على النمط الواوي، في حين لم يمثّل النمط اليائي غير مثال واحد؛ ولعل السبب وراء هذه القلة رغبة اللغة في عدم توليد أفعال قد تلتبس بياء المضارعة.

- احتفاظ جل أفعال الماضي من الليف المفروق بشبه الحركة الواوية أو اليائية المكونة لفائها، على الرغم من تشكّل الحركة المزدوجة الصاعدة /wa/ أو /ya/؛ والعلة في ذلك أن العربية إن تخلصت منه بحذف شبه الحركة الواوية /w/ أو اليائية /y/ لبدأ المقطع الصوتي بحركة وهو أمر يرفضه النظام المقطعي العربي؛ وإن حذفت الحركة القصيرة تجاور صامتاً في بداية مقطع، وهو أمر محذور في البنية المقطعية.

- مالت العربية إلى حذف الفاء في صيغة "أَفْتَعَلَ" /ifta<ala/؛ تخلصا من المزوج الحركي الهابط /iw/ الذي تتشكّل في المقطع الأول من الصيغة /iw/، وقد لجأت اللغة للتعويض عن فاء الفعل المحذوفة وسد الفراغ الصوتي في وزن "أَفْتَعَلَ" إما بتشديد الصامت التالي للفاء وهو تاء الافتعال، وإما بإطالة نواة المقطع الأول.
- أن الإعلال الحادث في لام ماضي أفعال اللفيف المفروق ترتب عليه خلاف بين القدامى والمُحدّثين في وزن هذه الأفعال؛ فالقدامى يرون أن وزن هذه الأفعال هو "فَعَلَ" /fa<ala/؛ استنادا إلى أن الألف المنقلبة عن شبه الحركة اليائية هي لام الفعل، أو قامت مقام لام الفعل، أو أنهم أجروا الوزن على البنية العميقة لهذه الأفعال قبل إعلالها. أما المُحدّثون فيرون أن وزن هذه الأفعال هو "فَعَا" /fa<a/، وليس "فَعَلَ" /fa<ala/، بناء على أن شبه الحركة اليائية الممثلة للام الفعل قد حُذِفَتْ، وأن الفتحة الطويلة التي ظهرت في نهاية هذه الأفعال في صورتها التداولية هي طارئة على بنية الفعل.
- أن الألف الطويلة في نهاية ماضي أفعال اللفيف المفروق تمثّل نواة مقطع مفتوح طويل (ص ح ح) الذي تتشكّل مع الصامت قبلها؛ ومن ثم فلا صحة بأن صوت المد الطويل يُسَبِّق بحركة قصيرة من جنسه؛ لأن هذا مؤداه أن المقطع الواحد سيحتوي نواتين: قصيرة، وطويلة (ص ح ح ح)، وهو أمر لا وجود له في النظام المقطعي للعربية.
- أن الألف في نهاية ماضي أفعال اللفيف المفروق عند العرب القدامى حرف ساكن قُلبَ عن الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعند اللسانين المُحدّثين عبارة عن فتحة طويلة /ā/ نتجت عن حذف شبه الحركة اليائية /y/، فالتقت فتحة قصيرة مع مثلتها (a*a)، وهو وضع صوتي غير مقبول؛ لأن الحركة القصيرة الثانية لا يمكن أن تتشكّل مقطعا صوتيا بمفردها وفقا لخصائص المقطع العربي الذي لا يبدأ بحركة، مما أدّى إلى امتزاجها مع الفتحة السابقة عليها في حركة واحدة طويلة.
- يأتي المضارع من اللفيف المفروق في بنيته الافتراضية على زنة "يُفَعِّلُ" /yaf<ilu/، أو "يُفَعِّلُ" /yaf<alu/ في حالة الرفع، أما الوزن الأول فإن كتب اللغة ومعاجمها لم تستعمل هذا الأصل الافتراضي، بل استعملت صورة محذوفة فأوها ولامها، على حين نجد الصورة التداولية للوزن الآخر سلّمت من التغيير الذي طرأ على فاء الصيغة الأولى، غير أن هذا التغيير وجد سبيله في لامها.
- في سبيل التلخيص من ثقل الانتقال الحادث في المقطع الصوتي /yaw/ في فاء الفعل المضارع من اللفيف المفروق على زنة "يُفَعِّلُ" /yaf<ilu/ كانت العربية أمام ثلاثة خيارات: قلب شبه الحركة اليائية أو حذفها، أو حُذِفَ الفتحة القصيرة، أو قلب شبه الحركة الواوية أو حذفها.
- احتفظ الفعل (يُوجِي) /yawgayu/ بشبه الحركة الواوية وذلك لاعتبارين، أولهما: أن القياس فيه حذف الفاء في المضارع، لكنه شد على القياس وجاء على الأصل؛ لندرته وقلة دورانه في الاستعمال، والآخر: لو حُذِفَتْ شبه الحركة الواوية من بنية هذا الفعل لالتبس مضارعه بمضارع الفعل (جاء) في حالة تسهيل الهمز وغياب علامات التشكيل.
- احتفظ الفعل "يُيَدِي" /yaydiyu/ بشبه الحركة اليائية في المقطع الصوتي الأول منه لاعتبارات، أولها: الطبيعة الصوتية للياء التي تتسم بالخفة مقارنة بالطبيعة الصوتية للواو التي تتسم بالثقل. وثانيها: التفريق بين مضارع اللفيف المفروق اليائي وماضيه؛ إذ لو حذفت شبه الحركة اليائية لالتبس الماضي منه بالمضارع، وكذا التفريق بين مضارعه ومضارع الفعل "وَدَي" /wadaya/ الذي يكون على "يَدِي" /yadiyu/، وثالثها: شدوذه على القياس ومجيئه على الأصل؛ لندرته وقلة دورانه في الاستعمال.
- الصورة اليائية التي تظهر آخر البنية الاستعمالية لمضارع اللفيف المفروق في حالتي الرفع والنصب هي شبه حركة يائية عند علمائنا القدامى، وحركة طويلة /ī/ عند المُحدّثين. أما صورة الألف في الفعل "يُوجِي" /yawgā/ فهي منقلبة عن ياء عند القدامى؛ لتحقق شروط قلبها، وهي حركة طويلة /ā/ عند المُحدّثين.
- لام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع لم تحذف عند علمائنا القدامى؛ ومن ثم فوزنه "يَعِل" /ya<ilu/ لمكسور العين، و"يُفَعِّلُ" /yaf<alu/ لمفتوح العين، أما المُحدّثون فيرون أن لام الفعل قد سقطت؛ ومن ثم يسقط ما يقابلها في

الميزان، وعليه فوزن مضارع اللفيف المفروق مكسور العين "يعي /ya<ī/" ووزن مفتوح العين "يُفَعَى /yaf<ā/".

- ثمة تغيير في المقاطع الصوتية بين البنية العميقة لهذه الأفعال وبنيتها الاستعمالية؛ إذ تغيّرت المقاطع الصوتية في صيغة "يَعْل /ya<ilu/" في الأفعال مكسورة العين من ثلاثة مقاطع من نوع المقطع القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين في البنية الاستعمالية، هما: مقطع قصير مفتوح (ص ح)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح). كما تغيرت المقاطع الصوتية في صيغة "يُفَعْل /yaf<alu/" من ثلاثة مقاطع: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطعين من القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين في البنية الاستعمالية، هما: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح).

- في ضوء التشكيل الصوتي لبنية مضارع اللفيف المفروق حالة الرفع فالأصوب عند إعراب مكسور العين أن نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة في آخره، وليس الضمة المقدّرة على الياء؛ لأن آخره ليس ياء، وإنما كسرة طويلة /ī/. وعند إعراب المضارع مفتوح العين نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة في آخره، وليس الضمة المقدّرة على الألف؛ لأن آخره ليس ألفاً، وإنما فتحة طويلة /ā/. أما حالة النصب فالأصوب عند إعراب مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين أن نقول إنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة في آخره، وليس الفتحة المقدّرة على الألف، لأن آخره ليس ألفاً وإنما هو فتحة طويلة /ā/.

- رأى علماءنا القدامى أن مضارع اللفيف المفروق يُجَزَّم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وكان لعلم اللغة الحديث تفسير آخر في ضوء التشكيلات الصوتية لمضارع اللفيف المفروق مؤداه أن الذي حدث في حالة الجزم إما حذف للمقطع الأخير من البنية العميقة، وإما تقصير للصائت الطويل من البنية السطحية.

- في حالة النصب تثبت لام مضارع اللفيف المفروق مكسور العين، ومن ثم فوزنه "يَعْل /ya<ila/"، أما مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين فتحذف لام الفعل، ويأتي على زنة "يُفَعَى /yaf<ā/".

- تلحق هاء السكّت الساكنة بأفعال الأمر من اللفيف المفروق وجوبا حالة الوقف عليها؛ تصحيحا لبنية المقطع العربي الذي يتحول إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، وحفاظا على الحركة البنائية التي كانت ستسقط من عين الجذر في حالة الوقف.

الإحالات:

- (1) علم الصرف الصوتي، ص 28-29.
- (2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 280. ويُظنّر: المعجم المفصل في علم الصرف، ص 349.
- (3) لا تقع الألف في بداية بنية الكلمة الأصلية؛ وهذا دليل على أن الألف حركة طويلة وليست صامتا أو ساكنا كما وصف الصرفيون العرب القدامى؛ إذ لا يسمح النظام المقطعي للكلمة العربية أن تبدأ بحركة طويلة كانت أم قصيرة، وبناء على ذلك لا تكون الألف فاء للكلمة، قال الاسترأبادي (ت 686هـ) في شرحه على شافية ابن الحاجب، 68/3: "الابتداء بالألف محال".
- (4) يُظنّر: دقائق التصريف، ص 346.
- (5) الكتاب، 4/414.
- (6) الممتع في التصريف، 2/562-563.
- (7) يُظنّر: المغني في تصريف الأفعال، ص 225.
- (8) شرح المفصل للزمخشري، 5/505.
- (9) يُظنّر: الممتع في التصريف، 2/562، وشرح تصريف العزّي للتقازاني، ص 212.
- (10) بلغ عدد أفعال اللفيف المفروق وفق إحصائية الباحث خمسة وعشرين فعلا.

- (11) يُقال: وأى فلاناً، وله: وَعَدَ، وَضَمِنَ. يُنظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (وأي) 600/10، ولسان العرب، (وأي) 376/15، 377، والقاموس المحيط، (وأي) ص 1341، وتاج العروس، (وأي) 160/40.
- (12) يُقال: وأتيتُه على الأمر: طأوعتُه ووافقته، لغة في الهمز. يُنظَر: لسان العرب، (وتي) 378/15، وتاج العروس، (وتي) 165/40.
- (13) يُقال: وثى به: وثى به. ويُقال: وثيت يده: كُبيرت، لغة في الهمز. يُنظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (وثي) 225/10، ولسان العرب، (وثي) 378/15، وتاج العروس، (وثي) 166/40.
- (14) له عدة معان، منها: وَحَى إِلَيْهِ وَلَهُ: أَشَارَ وَأَوْمَأَ. وَوَحَى إِلَيْهِ الْكَلَامَ، وَبِالْكَلامِ: كَلَّمَهُ بِكَلَامٍ يَخْفِيهِ عَن غَيْرِهِ. وَوَحَى الْكِتَابَ: كَتَبَهُ. وَوَحَى إِلَيْهِ: أَمَرَهُ. وَوَحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَرْسَلَهُ. وَأَلْهَمَهُ. وَسَخَّرَهُ. وَوَحَى الْقَوْمَ: صَاحَا. وَوَحَى بِهِ: أَسْرَعَ وَعَجَّلَ. يُنظَر: لسان العرب، (وحي) 379/15، وما بعدها، وتاج العروس، (وحي) 169/40 وما بعدها، ومتن اللغة، (وحي) 721/5.
- (15) يُقال: وَحَى الْأَمْرَ: قَصَدَهُ. وَقِيلَ: تَحَرَّى فِيهِ الصَّوَابَ. يُنظَر: لسان العرب، (وحي) 383/15، وتاج العروس، (وحي) 175/40، 176.
- (16) يُقال: وَذَى الرَّجُلُ: حَرَجَ وَذِيَهُ. وَوَذَى الشَّيْءُ: سَالَ. وَوَذَى الْفَاتِلُ الْقَيْلُ: أَعْطَى وَلِيَّهُ دَيْتَهُ. وَوَذِيْتُ الْأَمْرِ: قَرْنَتُهُ. يُنظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (ودي) 455/9، 456، ولسان العرب، (ودي) 383-385.
- (17) يُقال: وَذَى وَجْهَهُ: حَدَّثَهُ. يُنظَر: تاج العروس، (وذي) 186/40.
- (18) يُقال: وَزَى الشَّيْءُ: اجْتَمَعَ وَتَقَبَّضَ. وَوَزَى الْأَمْرَ فَلَانًا: أَعْضَبَهُ وَغَاطَهُ. يُنظَر: تاج العروس، (وزي) 198-199/40.
- (19) وَوَسَى رَأْسَهُ: حَلَقَهُ بِالْمُوسَى. يُنظَر: لسان العرب، (وسي) 391/15، وتاج العروس، (وسي) 201/40.
- (20) وَوَشَى الثَّوْبَ: زَيَّنَهُ وَحَسَّنَهُ. وَوَشَى الْكَلَامَ، وَفِيهِ: كَذَبَ. وَوَشَى بَنُو فُلَانٍ: كَثُرَ نَسْلُهُمْ. وَوَشَى بَفُلَانٍ: نَمَّ عَلَيْهِ. يُنظَر: لسان العرب، (وشي) 392/15، وتاج العروس، (وشي) 201/40، 202، ومتن اللغة، (وشي) 763/5.
- (21) يُقال: وَوَسَى الشَّيْءَ: وَصَلَ وَاتَّصَلَ. يُنظَر: تهذيب اللغة، (وصي) 267/12، ولسان العرب، (وصي) 321/15، والقاموس المحيط، (وصي) ص 1343، وتاج العروس، (وصي) 208/40.
- (22) يُقال: وَوَضَيْتُ: تَوَضَّأْتُ، لُغَةٌ لِهَذَا، أَوْ لُغِيَّةٌ. يُنظَر: الصحاح، (وضأ) 81/1، ولسان العرب، المقدمة 22/1، و(وضأ) 195/1، وتاج العروس، (وضأ) 490/1، و(وضي) 212/40.
- (23) وَوَعَى الْحَدِيثَ: حَفِظَهُ وَفَهِمَهُ. وَوَعَى الْقُرْآنَ: عَقَلَهُ إِيْمَانًا بِهِ وَعَمَلًا. وَوَعَى الْعَظْمُ: بَرَأَ عَلَى اعْوِجَاجٍ. وَوَعَى الْجُرْحُ: سَالَ قَيْحُهُ. وَوَعَبَتِ الْمَدَّةُ فِي الْجُرْحِ: اجْتَمَعَتْ. وَوَعَى الشَّيْءَ فِي الْوَعَاءِ: جَمَعَهُ فِيهِ. يُنظَر: لسان العرب، (وعي) 396-397/15.
- (24) يُقال: وَوَعَى الْعَظْمُ: جَبَرَ عَلَى اعْوِجَاجٍ. يُنظَر: متن اللغة، (وعي) 787/5.
- (25) يُقال: وَوَفَى الشَّيْءُ: تَمَّ وَكَثُرَ. وَوَفَى الشَّخْصُ نَذْرَهُ: أَذَاهُ. وَوَفَى عَهْدُهُ وَبِعَهْدِهِ: حَافِظٌ عَلَيْهِ وَعَمِلَ بِهِ. وَهَذَا الشَّيْءُ لَا يَفِي بِذَلِكَ: أَي يَقْضِرُ عَنْهُ وَلَا يُؤَاوِيهِ. وَوَفَى الدَّرْهَمَ وَالمِثْقَالَ: عَادَلَهُ. يُنظَر: المعجم الوسيط، (وفي) 1047/2.
- (26) وَوَفَى الشَّيْءُ: حَفِظَهُ وَصَانَهُ. وَوَفَى الْأَمْرَ: أَصْلَحَهُ. وَيُقَالُ: وَقِيَ، بِكسْرِ الْفَافِ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، الْفَرَسُ: إِذَا كَانَ يَهَابُ الْمَشِيَّ مِنْ وَجَعِ نَجْدِهِ فِي حَافِرِهِ. وَوَفَى الْعَظْمُ: وَعَى وَأَنْجَبَرَ. يُنظَر: تاج العروس، (وقي) 226/40، 232، 238، والمعجم الوسيط، (وقي) 1052/2.
- (27) وَوَكَى الْقَرْيَةَ: شَدَّ رِبَاطَهَا. يُنظَر: تاج العروس، (وكي) 239/40.
- (28) وَوَمَى: أَشَارَ، لُغَةٌ فِي (وَمَأَ). وَوَمَى بِالشَّيْءِ: ذَهَبَ بِهِ. يُنظَر: متن اللغة، (ومي) 819/5.
- (29) وَوَجَى الْفَرَسُ: أَصَابَهُ وَجَعٌ فِي حَافِرِهِ مِنَ الْمَشِيِّ. يُنظَر: الصحاح، (وجي) 2519/6، وشمس العلوم، 7080/11.
- (30) وَوَلَّى الشَّيْءَ وَعَلَيْهِ: مَلَكَ أَمْرَهُ وَقَامَ بِهِ. وَوَلَّى فُلَانًا وَعَلَيْهِ: نَصَرَهُ. وَوَلَّى فُلَانًا: أَحْبَبَهُ. وَوَلَّى الْبَلَدَ: تَسَلَّطَ عَلَيْهِ. يُنظَر: المعجم الوسيط، (ولي) 1057/2.
- (31) له عدة معان، منها: وَوَزَى الْقَيْحُ جَوْفَهُ: أَفْسَدَهُ، وَأَكَلَهُ. وَوَزَى فُلَانٌ فَلَانًا: أَصَابَ رِثْتَهُ. وَوَزَّتِ النَّارُ: انْقَدَّتْ. وَوَزَيْتِ النَّارُ: صَارَتْ وَارِيَةً. وَوَزَّتِ الْإِبِلُ: سَمِنَتْ وَكَثُرَ شَحْمُهَا. وَوَزَى اللَّهُ فُلَانًا: رَمَاهُ بِدَاءِ الْوَزِيِّ، وَهُوَ قَيْحٌ يَكُونُ فِي الْجَوْفِ. وَوَزَاهُ الدَّاءُ: أَصَابَهُ. وَوَزَى الرَّئِدُ، وَوَزِي عَنِ الْجَوْهَرِيِّ: خَرَجَتْ نَارُهُ، وَانْقَدَّ. وَوَزَيْتُ فُلَانًا: أَعْلَمْتُهُ. وَوَزَى النَّوْرُ الْوَحْشِيَّ الْكَلْبَ: طَعَنَهُ بِقَرْبِنِهِ. وَوَزَى الْمَخُّ وَوَزِي: اِكْتَنَزَ. يُنظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (وري) 357-358/10، وتاج العروس، (وري) 187-188/40، 195-196.

- (32) وَنَى فِي الْأَمْرِ، وَوَنِي: ضَعُفَتْ وَقَتَّرَ. وَوَنَاهِ الْقَوْمَ: تَرَكَوهُ. وَوَنَى الْكُفَّ: شَمَّرَهُ إِلَى فَوْقَ. وَلَا يَنِي يَفْعَلُ كَذَا: لَا يَزَالُ. وَوَنَيْتِ السَّحَابَةُ: أَمْطَرَتْ. يُنْظَرُ: الْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ، ص 161، وَالْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقَسِيِّ، 4/251، وَالْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقَطَاعِ، 3/331، وَتَاجُ الْعَرُوسِ، (وَنِي) 40/258، 261، 262.
- (33) وَهَى الشَّيْءُ وَالسَّبْقَاءُ، وَوَهِي: انشَقَّ. وَوَهَى الرَّجُلُ، وَوَهِي: ضَعُفَ. وَحَمَقَ. وَوَهَى الْحَائِطُ: هَمَّ بِالسَّقُوطِ. وَوَهَى الشَّيْءُ: اسْتَرَخَى رِبَاطَهُ وَضَعُفَ. وَوَهَى الشَّيْءُ: بَلِيَ. وَوَهَى السَّحَابُ: انفجر بالمطر. يُنْظَرُ: تَاجُ الْعَرُوسِ، (وَهِي) 40/267-269.
- (34) تُنْظَرُ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْمَثَالِ: الْكِتَابُ، 4/401، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، 2/596-599، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ لِلثَّمَانِيْنِي، ص 539-540، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيْشٍ، 5/422-423، وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ، 2/560-563، وَشَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْإِسْتِرَابَادِي، 3/74، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيْلِ الْفَوَائِدِ، 10/4896.
- (35) الْكِتَابُ، 4/401.
- (36) وَيَقَالُ: يَدَيْتُ الرَّجُلُ: ضَرَبَتْ يَدَهُ أَوْ أُصْبِتُهَا. وَقَدْ يَأْتِي هَذَا الْفِعْلُ مِنْ بَابِ (فَعَلَ - يَفْعَلُ)، فَيَقَالُ: يَدِي الرَّجُلُ: إِذَا أَصَابَ يَدَهُ دَاءٌ. وَقِيلَ: ضَعُفَ. وَقِيلَ: ذَهَبَتْ يَدُهُ وَيَبَسَتْ. يُنْظَرُ: الْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ، ص 162، وَالْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقَسِيِّ، 4/297، وَتَاجُ الْعَرُوسِ، (يَدِي) 40/346-347، 347، 355.
- (37) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ فِي: شَعْرُهُ ص 123.
- (38) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: الْأَغَانِي، 11/102، وَمَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزِبَانِي، ص 325، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلتَّبْرِيْزِي، 1/145. وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِبَعْضِ بَنِي أَسَدٍ فِي: شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِي، 1/193، وَلِسَانِ الْعَرَبِ، (يَدِي) 15/421، وَتَاجُ الْعَرُوسِ، (يَدِي) 40/347 وَحَوَاشِيهِ. وَالْبَيْتُ بِلَا عَزْوٍ فِي: الصَّحَاحِ، (يَدِي) 6/2540، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيْشٍ، 3/343، 5/420، وَشَرْحِ الْمَلُوكِي فِي التَّصْرِيفِ، ص 413، وَلِسَانِ الْعَرَبِ، (جَذَا) 14/139، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ، 7/478.
- (39) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ 4/341، وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ، 2/519، 520.
- (40) يُنْظَرُ فِي هَذِهِ الْأَرَاءِ وَالِاتِّجَاهَاتِ: دَرَاةُ الصَّوْتِ اللَّغْوِي، ص 279-287.
- (41) يُنْظَرُ: الْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ أَصْوَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، ص 193-194.
- (42) اعتمد الباحث في تسمية المقاطع الصوتية الواردة في هذا البحث على معيارين، هما:
- أ- **طول الصائت:** فالمقطع الذي يحتوي صائتا قصيرا سمي مقطعاً قصيراً، والذي يحتوي صائتا طويلاً سمي مقطعاً طويلاً.
- ب- **نهاية المقطع:** فالمقطع الذي ينتهي بصائت قصير أو طويل سمي مقطعاً مفتوحاً، والذي ينتهي بصامت واحد سمي مقطعاً مغلقاً، والذي ينتهي بصامتين سمي مقطعاً مضاعف الإغلاق. مع العلم بدلالات الرموز الآتية: (ص)=صامت، (ح)=صائت قصير، (ح ح)=صائت طويل، (ص ص)=صامتتين.
- وختاماً أود الإشارة إلى أن لعمارتنا المُخَدَّثِينَ معايير أخرى لتصنيف المقاطع الصوتية في اللغة العربية تُنْظَرُ - مثالا لا حصراً - في: مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني، ص 189، ومقدمة لدراسة فقه اللغة، ص 78، ومبادئ اللسانيات، ص 156-157.
- (43) يُنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: الْأَصْوَاتُ اللَّغْوِيَّةُ، ص 163-169، وَالْمَنْهَجُ الصَّوْتِيُّ لِلْبِنِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص 41-42، وَفِي عِلْمِ اللُّغَةِ الْعَامِ، ص 108-110، وَدَرَاةُ الصَّوْتِ اللَّغْوِي، 306-307، وَمَقْدَمَةٌ فِي أَصْوَاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَفَنِ الْأَدَاءِ الْقُرْآنِيِّ، ص 190-194، وَأَثَرُ الْقَوَانِينِ الصَّوْتِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْكَلِمَةِ، ص 102-143، وَدَرَاةٌ فِي فِقْهِ اللُّغَةِ وَالتَّقْنُولِجِيَا الْعَرَبِيَّةِ، ص 100-101.
- (44) يُنْظَرُ: الْمَنْهَجُ الصَّوْتِيُّ لِلْبِنِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص 86.
- (45) يُنْظَرُ: أَثَرُ الْقَوَانِينِ الصَّوْتِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْكَلِمَةِ، ص 408، وَالْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ أَصْوَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، ص 149.
- (46) يُنْظَرُ: الْأَصْوَاتُ اللَّغْوِيَّةُ، ص 163، وَالْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ اللُّغَةِ وَمَنَاهِجِ الْبَحْثِ اللَّغْوِيِّ، ص 295.
- (47) يُنْظَرُ: عِلْمُ اللُّغَةِ مَقْدَمَةٌ لِلْقَارِي الْعَرَبِيِّ، ص 185.
- (48) يُنْظَرُ: مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ اللَّسَانِيَّةِ، ص 80.
- (49) يُنْظَرُ: فِي الْأَصْوَاتِ اللَّغْوِيَّةِ، دَرَاةٌ فِي أَصْوَاتِ الْمَدِّ الْعَرَبِيَّةِ، ص 43-44.

- (50) يُنظر : دراسة الصوت اللغوي، ص 141.
- (51) يُنظر : الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 230.
- (52) يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 170، والأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 230، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 52، ودراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص 131.
- (53) يُنظر : الأصوات اللغوية، ص 161، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 186، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 408-409، والأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 233-237، ودراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص 131.
- (54) الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 233.
- (55) المصدر السابق، ص 233.
- (56) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 409.
- (57) يُنظر : الكتاب 54/4، والمنصف 244/1.
- (58) تغيرات بنية الفعل المثل في العربية وغيرها من اللغات السامية، ص 96.
- (59) يُنظر : فقه اللغات السامية، ص 110.
- (60) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 232.
- (61) يُنظر : فقه اللغات السامية، ص 109، 128.
- (62) يُنظر : المصدر السابق، ص 109، 127.
- (63) يُنظر : المصدر السابق، ص 110، 131.
- (64) يُنظر : المصدر السابق، ص 110، 132.
- (65) يُنظر : المصدر السابق، ص 133.
- (66) يُنظر : المصدر السابق، ص 110، 130.
- (67) الكتاب، 334/4.
- (68) المقتضب، 229/1.
- (69) المصدر السابق، 229/1.
- (70) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 211.
- (71) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (72) يقال: ليتشى العظم: إذا برأ من كسرٍ كان به. ينظر: تكلمة الصغاني، (وشي) 531/6.
- (73) اشترط النحاة العرب لقلب الباء أو الواو ألفا عدة شروط منها: أن تكون حركتهما أصلية وليست عارضة أو منقولة إليها من غيرها، وأن يكون حركة ما قبلهما الفتحة، وأن تجتمع الأشباه الثلاثة (شبه الحركة، وحركتها، وحركة الصامت الذي قبلها) في كلمة واحدة. يُنظر: شرح التصريف للثمانيني، ص 291، ومتن ألفية ابن مالك، ص 62-63، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 396-394/4، وشرح ابن عقيل، 228/4-229، وهمع الهوامع، 270-269/6.
- (74) الممتع في التصريف، 523/2.
- (75) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي، 95/3.
- (76) الخصائص، 147/1.
- (77) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 291-298، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 440-444.
- (78) يُنظر مثلاً: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 54، والحركات في اللغة العربية، ص 88.

- (79) يُنظَرُ على سبيل المثال: الجمل في النحو، ص 291، والكتاب، ص 52/4-53، والمقتضب، 226/1، 127/2، والأصول في النحو 108/3، 276، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 433/4، وعلل النحو، ص 307، والخصائص 111/1، 325/2، 326، 183/3، والمنصف، 184/1، 185، 207، 209، ودقائق التصريف، ص 221، وشرح التصريف للثمانيني، ص 374، والمفتاح في الصرف، ص 55، واللباب في علل البناء والإعراب، 353/2-354، وشرح المفصل لابن يعيش، 424/5، والممتع في التصريف 174/1، 426/2-427، والكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ص 89، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 2163/4، وشرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي، 87/3-89، وشرح المكودي، ص 396.
- (80) اللباب في علل البناء والإعراب، 353/2.
- (81) الممتع في التصريف، 426/2.
- (82) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف، 784/2، والممتع في التصريف، 432/2.
- (83) الكتاب، 54/4.
- (84) يُنظَرُ: شرح الملوكي في التصريف، ص 333-334، 337، وتوضيح المقاصد والمسالك، 1631-1632/6.
- (85) شرح المفصل لابن يعيش، 424/5.
- (86) المصدر السابق، 424/5.
- (87) المصدر السابق، 425/5.
- (88) الخصائص، 112/1.
- (89) المنصف، 191/1.
- (90) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف، 784/2. ويُنظَرُ في تفصيل هذه المسألة الخلافية: الإنصاف في مسائل الخلاف، 787-782/2، والممتع في التصريف، 426/2-437، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 24-45.
- (91) يُنظَرُ: أمالي ابن الحاجب، 737/2-738.
- (92) من نحو: ولي - يلي.
- (93) يُنظَرُ: الممتع في التصريف، 530/2-531.
- (94) الأصول في النحو، 164/2.
- (95) شرح الملوكي في التصريف، ص 345. كذا يُنظَرُ: الإيضاح في علل النحو، ص 103.
- (96) الأصول في النحو، 164/2. ويُنظَرُ: الإيضاح في علل النحو، ص 103.
- (97) الممتع في التصريف، 535/2. وأضاف قائلا: "وأبضا فإنَّ الباء والواو لما عاقبتا الصَّمة فلم تظهر معهما، أُجريتَا مجرى الصَّمة، فحذفتا للجزم كما تُحذف الصَّمة".
- (98) يُنظَرُ: المنصف 114/2، والممتع في التصريف، 535/2.
- (99) يُنظَرُ: الممتع في التصريف، 537/2، وشرح الكافية الشافية، 213/1-214.
- (100) الممتع في التصريف، 537/2.
- (101) يُنظَرُ مواضع إلحاق هاء السُّكُت وجوبا وجوازا في: الكتاب، 159/4-166، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 29/5-31، وشرح التصريف للثمانيني، ص 274-276، والمفصل، ص 461، وشرح المفصل لابن يعيش، 174/5-177، وشرح الكافية الشافية، 1997/4-2001، ومتن ألفية ابن مالك، ص 58، وشرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي، 296/2-299، وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، 1483/3-1490، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 349/4-353، وشرح ابن عقيل، 177/4-181، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 5299/10-5300، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 8/8 وما بعدها، وشرح التصريح على التوضيح، 344/2-346، وهمع الهوامع، 217/6-219.
- (102) الكتاب، 159/4-160.
- (103) متن ألفية ابن مالك، ص 58.
- (104) شرح التصريف، ص 274-275.

(105) من الآية (20) من سورة مريم.

(106) من الآية (9) من سورة غافر.

(107) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 349/4.

وتجب الإشارة إلى أن ابن هشام وافق ابن مالك في كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى"، ص 133، فقال: "لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وَجَبَ الوقف عليه بهاء الشكوت، كقولك: "عه"، و"لم يعة"؛ ف"لم يك" بمنزلة "لم يع"، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال مثله في "لم يع"؛ لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف "لم يكُن" فإن الجازم اقتضى حذْف الضمة، لا حذْف الثون". فتأمل.

(108) يُنظَر على سبيل المثال: الممتع في التصريف، 537، 535/2، وشرح الكافية الشافية، 214/1، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 232/1.

(109) اختلف البصريون والكوفيون في فعل الأمر أمعرب هو أم مبني؟ فذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، وذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ مجزومٌ. تُنظَر المسألة الخلافية في: الإنصاف في مسائل الخلاف، 524/2-549.

(110) يُنظَر مثالا لا حصرا: نزهة الطرف في علم الصرف، ص 26-27، وشرح الكافية الشافية، 2242/4-2243، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 37/1، وشرح شذور الذهب، ص 103.

(111) يُنظَر: الكتاب، 146/4، والأصول في النحو، 368/2، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 14/5، وشرح المفصل لابن يعيش، 308/5.

(112) شرح التصريف، ص 274.

(113) ذكرت بعض كتب الصرف أن الأمر من الفعل "يُوحى" هو "ايح/iga">"/، والأصل فيه "اُوح/igwa"/>، قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. يُنظَر: تصريف العزّي، ص 92، وشرح تصريف العزّي للفتازاني، ص 213، وتدرج الأداني، ص 192.

(114) لعل ذلك يكون من باب قياس فعل الأمر على مضارعه؛ لأن المضارع من هذين الفعلين أبقى على فاء الفعل، ومن ثم أتى الأمر منه كذلك.

مصادر البحث ومراجعته:

أولا- الكتب:

1- أثير القوائين الصوتية في بناء الكلمة، الدكتور فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1425هـ=2004م.

2- الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.

3- الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الدكتور سمير شريف إستينية، دار وائل للنشر، عمّان، ط1، 2003م.

4- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ=1996م.

5- الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت 356هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، والدكتور إبراهيم السعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط3، 1429=2008م.

6- الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، المعروف بابن الحدّاد، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1395-1400هـ=1975-1980م.

7- الأفعال، ابن القطاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت 515هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ط1، 1361هـ.

8- الأفعال، ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز (ت 367هـ)، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م.

- 9- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل - بيروت، دار عمار - الأردن، د.ت.
- 10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف"، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط4، 1380هـ=1961م.
- 11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، ومعه كتاب "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- 12- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1339هـ=1979م.
- 13- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، (16)، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ=1965م-1422هـ=2001م.
- 14- تاج اللغة وصحاح العربية "الصّاح"، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1404هـ=1984م.
- 15- تدرّج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الرّنجانّي، عبد الحق الجاوي (ت 1324هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1348هـ.
- 16- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.
- 17- تصريف العزّي، عز الدين أبو المعالي عيد الوهاب بن إبراهيم الرّنجانّي (ت 655هـ)، تحقيق أنور أبو بكر الشخي، دار المنهاج، بيروت، ط1، 1428هـ=2008م.
- 18- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد "شرح التسهيل"، ناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت 778هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ=2007م.
- 19- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرّي (ت 370هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، والدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1384هـ=1964م.
- 20- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله (ت 749هـ)، المعروف بابن أم قاسم، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ=2001م.
- 21- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ=1985م.
- 22- الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي، الدكتور زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1425هـ=2004م.
- 23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج7، ط3، 1416هـ=1996م.
- 24- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، سلسلة الذخائر، الأعداد (146)، 147، 148)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م.
- 25- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ=1997م.

- 26- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، الدكتور يحيى عباينة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ط1، 2000م.
- 27- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، والدكتور حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1407هـ=1987م.
- 28- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ=1993م.
- 29- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- 30- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ=1999م.
- 31- شرح تصريف العرّي، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله النّقّازانيّ (ت 791هـ)، عُنِيَ به محمد جاسم المحمّد، دار المنهاج، بيروت، ط1، 1432هـ=2011م.
- 32- شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن (ت 502هـ)، كتب حواشيه غريد الشيخ، ووضع فهرسه العامة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ=2000م.
- 33- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت 421هـ)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ=1991م.
- 34- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ=1982م.
- 35- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب "منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب"، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
- 36- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769هـ)، ومعه كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دار التراث، ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط20، 1400هـ=1980م.
- 37- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي (ت 672هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ=1982م.
- 38- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ=2008م.
- 39- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ=2001م.
- 40- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت 807هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ=2005م.
- 41- شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ=1973م.
- 42- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
- 43- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري (ت 573هـ)، تحقيق الدكتور حسين عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1420هـ=1999م.

- 44- علل النحو، ابن الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت 381هـ)، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ=1999م.
- 45- علم الصرف الصوتي، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية (8)، دار أزمدة، الأردن، 1998م.
- 46- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الدكتور محمود السعمران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1992م.
- 47- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1397هـ=1977م.
- 48- في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، الدكتور غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، 1984م.
- 49- في علم اللغة العام، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1413هـ=1993م.
- 50- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ=2005م.
- 51- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت 646هـ)، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.
- 52- الكتاب "كتاب سيبويه"، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ودار الرفاعي - الرياض، ج4، ط2، 1402هـ=1982م.
- 53- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي (ت 616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمان، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط1، 1416هـ=1995م.
- 54- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، ط1، 1374هـ=1955م، 1412هـ=1992م.
- 55- مبادئ اللسانيات، الدكتور أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ=2008م.
- 56- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلّق عليها الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1427هـ=2006م.
- 57- متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج5، 1380هـ=1960م.
- 58- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت 458هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ = 2000م.
- 59- المدخل إلى علم أصوات العربية، الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1، 1425هـ=2004م.
- 60- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ=1997م.
- 61- معجم الشعراء، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت 384هـ)، تحقيق الدكتور فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، ط1، 1425هـ=2005م.
- 62- معجم المصطلحات اللسانية، الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والدكتور نادية العمري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الرباط، 2007م.
- 63- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور مروان العطية، دار البشائر، دمشق، 2013م.
- 64- المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ=1993م.

- 65- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط2، 1392هـ=1972م.
- 66- المغني في تصريف الأفعال، ويليه كتاب "اللباب في تصريف الأفعال"، الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1420هـ=1999م.
- 67- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ=1987م.
- 68- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق الدكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- 69- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428هـ=2007م.
- 70- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ=1994م.
- 71- مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني، الدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، القاهرة، ط2، 2002م.
- 72- مقدمة لدراسة فقه اللغة، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
- 73- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407هـ=1987م.
- 74- المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني، "كتاب التصريف" لأبي عثمان المازني (ت 247هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط1، 1373هـ-1379هـ=1954-1960م.
- 75- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، دكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ=1980م.
- 76- نزهة الطرف في علم الصرف، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ)، ويليه كتاب "الأنموذج في النحو"، محمد بن عمر الزمخشري، وفي آخره: "الإعراب في قواعد الإعراب"، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1، 1299م.
- 77- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج6، 1400هـ=1980م.
- ثانيا- البحوث:
- 1- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الدكتور فوزي حسن الشايب، بحث منشور في حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ=1989م.
- 2- تغيرات بنية الفعل المثال في العربية وغيرها من اللغات السامية: دراسة تحليلية مقارنة، الدكتورة آمنة صالح محمد الزغبى، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها- الأردن، المجلد 7، العدد 4، أكتوبر 2011م.